التخطيط بالمشاركة لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة

إعداد
د. إيمان محمد إبراهيم مصطفي
دكتوراه الفلسفة فى الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

مستخلص البحث:

أدت النتائج المتواضعة نسبيًا التي حققتها خطط التنمية وبرامجها، إلى إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية التي ظلت تعتمد على دور مركزي للدولة والتي لم تصل آثارها للمستويات المحلية والقاعدية، مما دعا إلى البحث عن مداخل وسياسات أخرى تهتم بتنمية القدرات البشرية، وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي، والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وبرز في هذا الإطار مداخل جديدة مثل التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة والوصول للفئات الأكثر فقرًا حيث هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد أهمية التخطيط بالمشاركة في التخطيط للتنمية المحلية، مع رصد المعوقات التي تَحُول دون استخدام التخطيط بالمشاركة في التنمية المجتمعية المستدامة، وذلك من خلال عينة من ١١٥ من أعضاء المجالس الشعبية المحلية بمدن محافظة الفيوم. وخلصت النتائج إلى أن التخطيط بالمشاركة يعزز من قدرة المواطنين علي التعبير عن حاجاتهم والتفكير في أوضاعهم المعيشية، بالإضافة إلى تنمية قدراتهم على التفاوض من أجل إيجاد حلول لمشكلات التنمية المحلية. كما انه يمد أعضاء المجالس الشعبية المحلية بالاحتياجات الفعلية لسكان المجتمع المحلي، من خلال ما يوفره من اساساً معلوماتياً لخطط التنمية بشكل يسهم في صياغة سياسات تنموية اكثر ارتباطاً باحتياجاتهم وتقييم فاعلية الخدمات المقدمة للمواطنين في المجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية : التخطيط بالمشاركة ، المشاركة ، التنمية المحلية ، التنمية المجتمعية المستدامة .

Abstract :

The relatively modest results achieved by development plans and programs led to a reconsideration of the classic concepts of development that depended on a central role for the state and whose effects did not reach the local and grassroots levels. This prompted the search for other approaches and policies concerned with developing human capabilities, encouraging participation at the local level, and focusing on satisfying the basic needs of citizens. In this context, new approaches have emerged, such as empowerment, popular participation, sustainable development and access to the poorest groups. The current study aimed to determine the importance of planning by participating in planning for local development, while monitoring the obstacles that prevent the use of participatory planning in sustainable community development, through a sample of 115 He is a member of the local popular councils in the cities of Fayoum Governorate. The results concluded that participatory planning enhances citizens' ability to express their needs and think about their living conditions, in addition to developing their ability to negotiate in order to find solutions to local development problems. It also provides members of the local people's councils with the actual needs of the residents of the local community, through what it provides an information basis for development plans in a way that contributes to formulating development policies more related to their needs and evaluating the effectiveness of services provided to citizens in the local community. Basic concepts: participatory planning, participation, local development, sustainable community development.

Key words: participatory planning, participation, local development, sustainable community development.

مشكلة الدراسة :

أسهمت ثورة المعلومات التي اتسع نطاقها علي مستوى العالم في زيادة وعي الإنسان بحقوقه وزيادة مساحة وقنوات التعبئة والتواصل لديه، وبدأ يراجع مدى جدوى نماذج الحكم وأنماط المشاركة الشكلية المتبعة والقائمة على التجاهل الاجتماعي والسياسي وانعدام المساءلة والفساد وعدم توزيع عوائد التنمية بصورة عادلة (عريقات وآخرون، ٢٠٠٦) وفي إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية الحكم، وتقليص أدوار الدولة في الإنتاج والإدارة المباشر لمؤسساتها، ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورًا أكبر في عملية التنمية؛ أبدت العديد من الدول اهتمامًا متزايدًا بموضوع اللامركزية بأبعادها السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية. وقد عبَّرت عن ذلك الاهتمام تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم تحت العديد من العناوين مثل: "تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير"، "جعل الدولة أكثر قربًا من الناس"، "التحول إلى المحليات" (عبد الوهاب ، ٢٠٠٦)

ويكمن سر النجاح لأي تجربة تنموية في مدى اهتمامها بالبشر، ليس فقط بتلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة وحريات مدنية وسياسية باعتبار أن تلك الحريات هي في حد ذاتها حاجات أساسية، ولكن بإشراك هؤلاء البشر في عملية التنمية ذاتها، وفي مراحلها المختلفة سواء بالتخطيط أو التنفيذ أو المتابعة(السمالوطي ،٢٠٠٧).

وذلك لما تتيحه المشاركة من مزايا للمواطنين؛ حيث تساعدهم علي تدعيم وعيهم الذاتي وتقلل من اعتماديتهم وتزيد من ثقتهم، وتساعدهم على التفكير بإيجابية في حلول مناسبة لمشكلاتهم، وتكسبهم مهارات وقدرات تمكنهم من زيادة تأثيرهم على موارد ومؤسسات المجتمع من خلال تقوية أصواتهم للتعبير عن أنفسهم وعن مشكلاتهم(عبد الرحمن ، ٢٠٠٨)

وهذا ما أكدت عليه تجارب العديد من البلدان في أن مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار على كافة المستويات تعزز الحكم الرشيد، وتحد من نطاق القرارات التعسفية للحكومة المركزية.

الدراسات السابقة :

استهدفت دراسة درنجدج سرينبين " Durongdej, Sripen " (١٩٩٥) تحديد أوجه القصور في عملية التخطيط في تايلاند، واقترحت إطارًا لتخطيط التنمية المحلية لتلافي هذا القصور، من خلال تعزيز عملية التخطيط بالمشاركة في المناطق النائية، واقتراحت نموذجًا مفاهيميًّا للتخطيط يقوم على إشراك المواطنين في هذه العملية، وخاصة من خلال مراحل تحديد المشكلات والاحتياجات، كما اقترح النموذج أيضًا استخدام نظم المعلومات الجغرافية كأداة للتخطيط لتنشيط المدخلات المحلية وإدماج البيانات البيولوجية المادية جنبا إلى جنب مع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي، وحدد أوجه القيود الرئيسية في مركزية صنع القرار، المتمثلة في غياب التعاون بين المؤسسات الحكومية والمواطنين، الازدواجية في مصادر البيانات، سوء نوعية البيانات، الخطط الموضوعة لا تستجيب للاحتياجات الفعلية للسكان المحليين (Sripen,1995) .

كما أشارت دراسة **آيدا ويدنجش** " **Ida Widianingsih** " (٢٠٠٥) إلى أن التخطيط بالمشاركة يعطي الفرصة للحكومة المحلية بإندونسيا بأن تكون أكثر استجابة لمطالب مواطنيها فضلا عن تقديم الخدمات بشكل أفضل لهم، والأهم من ذلك أن التخطيط بالمشاركة يساعد على إشراك جميع أصحاب المصلحة في التنمية، ويعمل على تقليل الصراعات المحتملة بين الأطراف المشاركة في التنمية، وأشارت الدراسة إلى أن الحكومات المحلية بحاجة إلى تغيير دورها ووظيفتها في التنمية بالشكل الذي يسهم في بناء مجتمع أكثر تجانسًا، وتقليل حدة الصراع في المجتمع (Widianingsih,2005)

و دراسة أندرو د. سلي " **Andrew D. Selee** " (٢٠٠٦) التي استهدفت التعرف على آثار اللامركزية في الحكم الديمقراطي والمعتمدة على آلية التخطيط بالمشاركة في ثلاث مدن مكسيكية: تيجوانا، سيوداد، نيزهيلكيوت، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن اللامركزية تسهم بشكل ملحوظ في تعزيز الحكم الذاتي في المدن المكسيكية، من خلال الاستجابة لمطالب المواطنين وخضوع المجتمعات المحلية للمساءلة أمام مواطنيها، أو السماح للمواطنين بالمشاركة النشطة في الحياة العامة (D. Selee,2006)

استهدفت دراسة **بهارا جيد يكلي** "**Bahar Gedikli**" (**٢٠٠٩**) البحث عن كيفية تحقيق نتائج ناجحة في عملية التخطيط بالمشاركة في المحليات مع رأس مال اجتماعي مؤهل لذلك، والمتمثل في المنظمات الأهلية والعلاقات القائمة داخل المجتمع المحلي، وعلى الرغم من المؤشرات المنخفضة نسبيًّا للتنمية والعدد غير الكافي من الجمعيات الأهلية (رأس المال الاجتماعي)، إلا أن أصحاب المصلحة المحليين قد تأسس فيما بينهم رؤية مشتركة لمستقبلهم؛ وذلك من خلال تبادل وجهات النظر فيما بينهم بشأن مشاكلهم والموارد المتاحة بمجتمعاتهم، كما استهدفت الدراسة البحث عن العوامل التي تكمن وراء نجاح عمليات التخطيط بالمشاركة في مدينة **سن ليرفا** في تركيا على الرغم من أنه يمكن القول: إن القيادة الفاعلة للقطاع العام ورأس المال الاجتماعي قد لعبوا دورًا هامًّا في ذلك وكانت عملية التخطيط للتنمية الإقليمية متسقة تمامًا مع التوجه العام للتخطيط في تركيا. واعتمدت منهجية الدراسة على دراسة الحالة. وخرجت الدراسة بأن عمليات التخطيط بالمشاركة يمكن أن تحقق في ضوء رأس المال الاجتماعي غير الناضج وذلك من خلال المؤسسات القوية، ولكن هذا لا يضعف من أهمية رأس المال الاجتماعي ومشاركة أصحاب المصلحة في التخطيط (Gedikli,2009).

وتؤكد الدراسات السابقة ، على أن الجهود التنموية لا يمكن أن يُكتب لها النجاح والاستمرارية بمعزل عن مشاركة المواطنين في التخطيط للتنمية المجتمعية، حيث يوفر التخطيط بالمشاركة البيئة المواتية للمواطنين لإقامة مشروعات تتفق مع احتياجاتهم ومواردهم المحلية.

وتأسيسًا على ما سبق تتحدد قضية الدراسة في البحث عن استخدام التخطيط بالمشاركة من خلال المجالس الشعبية المحلية كأنساق تخطيطية لتفعيل اللامركزية وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

١. تحديد أهمية التخطيط بالمشاركة في التخطيط للتنمية المحلية.
٢. رصد المعوقات التي تَحُول دون استخدام التخطيط بالمشاركة في التنمية المجتمعية المستدامة .

أهمية الدراسة :

١. تفعيل دور المجالس الشعبية المحلية كنسق يمكن التخطيط من خلاله.
٢. تفعيل اللامركزية بالمجتمعات المحلية.
٣. تمكين المواطنين من الارتقاء بأوضاعهم المعيشية.
٤. التأكيد على أهمية مشاركة المواطنين في التخطيط للبرامج والمشروعات التنموية التي تؤثر على نمط حياتهم.
٥. تغيير اتجاهات القيادات المحلية لزيادة قدرة المجتمع المحلي على حل مشكلاته وإشباع احتياجاته.

تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما أهمية التخطيط بالمشاركة في التخطيط للتنمية المحلية؟ ويتفرع منه تساؤلان:
- ما أهمية التخطيط بالمشاركة بالنسبة للمواطنين بالمجتمع المحلي؟
- ما أهمية التخطيط بالمشاركة بالنسبة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية؟

٢. ما المعوقات التي تحول دون استخدام التخطيط بالمشاركة في التنمية المجتمعية ؟ ويتفرع منه التساؤلات التالية .
- ما المعوقات المتعلقة بالمواطنين أنفسهم؟
- ما المعوقات المتعلقة بالمجلس الشعبي المحلي وأعضائه؟
- ما المعوقات الراجعة لمدخل التخطيط بالمشاركة؟

المنطلقات والموجهات النظرية للدراسة :

١) نظرية التخطيط التواصلي: Communicative Planning Theory

استمر الجدل والنقاش بين الباحثين حول نظرية التخطيط التواصلي خلال العقدين الماضيين كأحد وسائل تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في عملية التخطيط وعبروا عن ذلك بالعديد من المصطلحات مثل التخطيط التواصلي، والتخطيط التعاوني، والتخطيط النقدي للسلطة، والديمقراطية في عملية صنع القرار التخطيطي(Bond,2011)، وتصف هذه المصطلحات نهج التخطيط والإدارة الذي ينطوي على تحقيق التوافق في الآراء بين اثنين أو أكثر من أصحاب المصلحة في حل المشاكل التي لا يمكن أن تحل بشكل فردي

وبالطريقة التي تؤدي إلى تقاسم السلطة والمسئولية الجماعية لإدارة الأعمال بين جميع أصحاب المصلحة (Simeonova& Valk,2009) وتفترض هذه النظرية أن المناقشة بين جميع أصحاب المصحلة المعنيين هي الوسيلة الأنسب والأكثر ديمقراطية في عمليات صنع القرار في مجال التخطيط والإدارة الحضرية (Bond,2011). ويرجع الفضل في تأسيس هذه النظرية إلى يورغن هابرماس (١٩٨٤) الذي يري أن العقلانية التواصلية تساهم في تطبيق النموذج التعاوني في صنع القرار كأداة لتحقيق الديمقراطية في المجتمع، ويحقق هذا النهج التعاوني مجموعة واسعة من الفوائد والتي تتمثل في:

- تبادل المعلومات والمعارف والمهارات فيما بين أصحاب المصلحة وتوظيفها في العملية التخطيطية.
- الاتفاق على حلول للأوضاع القائمة.
- خلق شعور بملكية النتائج المتوصل إليها.
- تحقيق التعلم المتبادل ونمو الشخصية بين المشاركين.
- إحداث التحول الديمقراطي في عملية صنع القرار(Murray,2005).
- صنع خطط عادلة لصالح الفئات المحرومة من أجل تحسين ظروفهم المعيشية(Sager,2006) .
- تجسيد التعاون بين الحكومة وأفراد المجتمع في مجـــالات التنميـــة الاجتماعيـــة والاقتصادية .
- زيادة الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار(Kangas, 2008).

ويري أنصار نظرية **هابرماس** في أدبيات التخطيط أن قرارات التخطيط ينبغي أن تؤخذ من خلال التفاعل والمناقشة والمشاركة المجتمعية من جانب أصحاب المصالح التي تؤثر فيهم تلك القرارات، وعليه تصبح عملية صنع القرار شكلا من أشكال التفكير الجماعي التفاعلي، وتسعى نظرية التخطيط بالتواصل إلى تبني منهجية أكثر ديمقراطية في صنع القرار لتحقيق التنسيق بين أصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات توفر الأساس للعمل في المستقبل (ممدوح ، ٢٠١١) .

وتؤكد الأدبيات المختلفة للتخطيط حول هذه النظرية أن هناك ثلاثة من أنماط التفاعلات لا غنى عنها في تعزيز التواصل بين مختلف الجهات الفاعلة وهي:

- ممارسة التخطيط التعاوني.
- إقامة الشبكات.
- التوافق في الآراء والحوارات (Simeonova & der Valk, 2009)

ولكن بالرغم من ذلك استمر كثير من المخططين في التأكيد على الخبرة والتخصص، بدلا من التعلم المتبادل أو الجماعي، ومع تنوع المجتمعات والمجموعات المكونة لها، لا تقوم إدارات التخطيط والتنمية إلا بالقليل لتيسير عملية التعلم الجماعي؛ لذا يحاول الباحث من خلال هذه النظرية تغيير اتجاهات أعضاء المجالس الشعبية نحو ضرورة مناقشة المواطنين في الخطط والقرارات التي تؤثر مباشرة على نمط حياتهم وذلك من خلال إجراء المناقشات الجماعية القائمة على التفاهم والتبادل الفكري بين أعضاء المجالس المحلية والمواطنين بالمدن التي تخدمها هذه المجالس.

٢) نظرية النسق الاجتماعي المفتوح:

وتنظر هذه النظرية للنسق الاجتماعي على أنه في حالة اتصال وتفاعل سواء بين مشتملات النسق ذاته (المدخلات – العمليات التحويلية – المخرجات) وكذلك بين النسق ككل والبيئة المحيطة أو المحيط الاجتماعي الذي يوجد فيه النسق، كما تشير إلى أن أي نسق اجتماعي يؤثر ويتأثر بالمجتمع الموجود فيه.

أ- **المدخلات:** يقصد بها المؤثرات التي تأتي من خارج النسق لتؤثر فيه من الناحية البنائية والوظيفية وكذلك الناحية الكمية والكيفية والنوعية.

ب- **العمليات الداخلية أو التحويلية:** وهي الوحدة المسئولة عن تنسيق وتنظيم وإدارة العمل داخل النسق والإشراف عليه وتوجيه مساره في الاتجاه الذي يحقق أهداف النسق.

ج- **المخرجات:** ويقصد بها الناتج النهائي ومحصلة عمل النسق ويكون عادة في صورة خدمات أو برامج أو مشروعات يستفيد منا المتعاملون مع النسق أو المستفيدون من خدماته.

د- **التغذية العكسية:** وهي الوحدة المسئولة عن استخدام الأساليب المناسبة للتعرف على ردود أفعال كلٍّ من المتعاملين والمستفيدين من خدمات النسق الاجتماعي المفتوح والاستفادة من آرائهم واتجاهاتهم في عمليات تصحيح وتصويب مسار النسق، وكذلك اكتشاف حاجات ومشكلات جديدة يكون من المطلوب إشباعها أو حلها (مختار،١٩٩٥) وتساهم هذه الوحدة في تحقيق استمرارية التخطيط من أجل الوصول إلى التنمية المجتمعية المستدامة Sustainable Community Development

في ضوء هذه النظرية يمكن النظر للمجلس الشعبي المحلي على أنه نسقًا اجتماعيًّا مفتوحًا، يتكون من مجموعة من الوحدات الأساسية والتي يوضحها الشكل التالي.

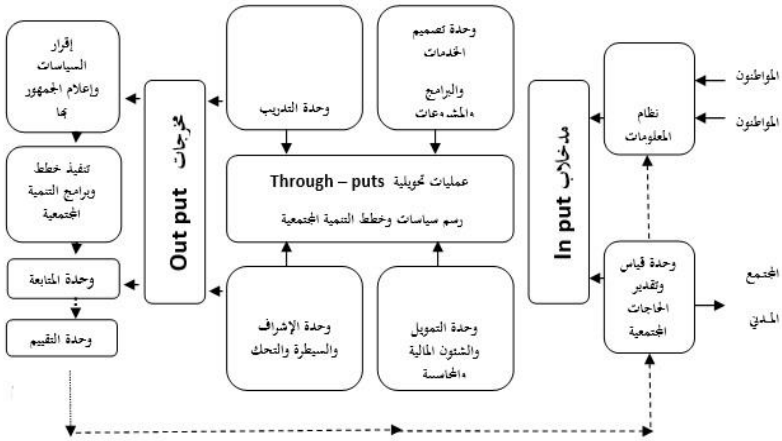

شكل رقم (١)

علاقة المجلس الشعبي المحلي كنسق اجتماعي مفتوح بالمجتمع المحلي المحيط به

يتضح مما سبق أن المجلس الشعبي المحلي يستطيع تحقيق الاستدامة التنموية للخطط والمشروعات التي يقرها بالاعتماد على مشاركة المواطنين في التخطيط لها ومراقبة تنفيذها.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

نوع الدراسة : تندرج هذه الدراسة تحت نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف الوصول إلي بيانات ومعلومات كافية ودقيقة من شأنها أن تصور الواقع الفعلي الراهن من موقف اجتماعي معين وإصدار تعميمات بشأن هذا الموقف ، واعتمدت هذه الدراسة علي استخدام المنهج الكمي Quantitative Approach والمنهج الكيفي Qualitative

Approach معاً حتى يكمل كلا منهما عيوب الآخر ، بقصد محاولة التوصل إلي نتائج أدق يمكن الاعتماد عليها نظرياً وامبريقياً ، ولذلك استخدم الباحث طريقة المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء المجالس الشعبية المحلية ، وإجراء مقابلات مع مجموعة من الخبراء والأكاديميين المهتمين بالتخطيط بالمشاركة .

المنهج المستخدم : اعتمدت هذه الدراسة علي استخدام المنهج الكمي Quantitative Approach والمنهج الكيفي Qualitative Approach معاً حتى يكمل كلا منهما عيوب الآخر ، بقصد محاولة التوصل إلي نتائج أدق يمكن الاعتماد عليها نظرياً وامبريقياً ، ولذلك استخدم الباحث طريقة المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء المجالس الشعبية المحلية بمدن محافظة الفيوم ، وإجراء مقابلات مع مجموعة من الخبراء والأكاديميين المهتمين بالتخطيط بالمشاركة وتحسين نوعية حياة الفقراء .

أدوات الدراسة :

- أدوات جمع البيانات .
- أدوات تحليل البيانات .

أ) **أدوات جمع البيانات :** اعتمد الباحث بصفة أساسية علي استخدام ما يلي :

- وسيلة من وسائل جمع البيانات وذلك حسب متطلبات الدراسة وهي مقياس اثر استخدام التخطيط بالمشاركة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة .
- دليل مقابلة للخبراء والأكاديميين المهتمين بقضية التخطيط بالمشاركة والتنمية المستدامة .

١) **خطوات إعداد أدوات جمع البيانات :** وقد مرت أدوات جمع البيانات بمجموعة من المراحل وهي : ــ

- إعداد المقياس في صورته المبدئية .
- إجراء الصدق والثبات والتأكد من صلاحية المقياس .
- التصميم النهائي للأداة .

وسوف يقوم الباحث بعرض تفصيلي لكل مرحلة من المراحل السابقة : ــ

المرحلة الأولي : إعداد المقياس في صورته المبدئية :

- الاطلاع علي الكتابات النظرية المتصلة بموضوع الدراسة ، والتي استطاع من خلالها الباحث التوصل إلي كم مناسب من العبارات التي تتفق مع أهداف الدراسة والأبعاد الرئيسية للمقياس .
- الاطلاع علي مجموعة من المقاييس المتصلة بموضوع المقياس ، وكذلك بعض استمارات الاستبيان التي اهتمت بدراسة اللامركزية والتخطيط للتنمية .
- توظيف التعاريف الإجرائية للمفاهيم في تحديد هدف المقياس .
- تحديد هدف المقياس والذي تمثل في قياس اثر استخدام التخطيط بالمشاركة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة
- تحديد أبعاد ومؤشرات المقياس والتي تمثلت في الأتي :
  - **البيانات الأولية** : قد اشتمل هذا البعد علي ٩ تساؤلات تمثلت في (الاسم ــ النوع ــ السن ــ محل الإقامة ــ الحالة التعليمية ــ الوظيفة ــ عدد مرات التمثيل بالمجلس الشعبي المحلي ــ مشاركة العضو بمنظمات المجتمع المدني ــ عدد اللجان التي يشارك فيها العضو بالمجلس الشعبي المحلي) .
  - **البعد الأول** : أهمية التخطيط بالمشاركة في التخطيط للتنمية المحلية : وقد اشتمل علي بعدين فرعيين هما : ــ
    - أهمية التخطيط بالمشاركة بالنسبة للفقراء .
    - أهمية التخطيط بالمشاركة بالنسبة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية .
  - **البعد الثاني :** المعوقات التي تحول دون استخدام التخطيط بالمشاركة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة: وقد اشتمل علي مجموعة من الأبعاد الفرعية هي :
    - المعوقات المتعلقة بالفقراء أنفسهم .
    - المعوقات المتعلقة بالمجلس الشعبي المحلي وأعضائه .
    - معوقات راجعة لمدخل التخطيط بالمشاركة .

إجراءات إعداد وتصميم الصورة المبدئية للمقياس :

- عند صياغة البيانات الأولية راعي الباحث أن تكون الأسئلة محددة ودقيقة وتتصل بالموضوع وأهدافه بشكل مباشر .
- صياغة عبارات الأبعاد بشكل خبري وليس استفهام لتحديد درجة قبول المبحوثين أو رفضهم للعبارة .
- مراعاة أن تكون الصياغة موجزة وقصيرة .
- البعد عن الصياغات الصعبة وتسهيل الفهم للعبارات .
- البعد عن الصياغات المزدوجة Double-driven
- أن تكون العبارات دقيقة ومحددة ومرتبطة بالمؤشر والبعد .
- ارتباط العبارات بأهداف وفروض الدراسة .

وقد قامت الباحثة بعد مراعاة ما سبق بإعداد صياغة مبدئية لعبارات المقياس حيث بلغ عددها ١٠٥ عبارة وبذلك تم وضع المقياس في صورته الأولي .

٢) مرحلة التحكيم :

قامت الباحثة بعرض فكرة المقياس في صورته الأولي علي (١٨) عضو من أعضاء هيئة التدريس بكلاً من كلية الخدمة الاجتماعية ــ جامعة الفيوم ، وكلية الخدمة الاجتماعية ــ جامعة حلوان ، كلية التربية ــ جامعة الفيوم ، حيث طلب من كلا منهم التحكيم بالنسبة لكل عبارة وذلك للوقوف علي : ــ

- مدي ارتباط العبارة بالبعد التي تقيسه .
- مدي السلامة اللغوية للعبارات .
- صياغة العبارات من حيث السهولة ووضوح المعني .
- إضافة العبارات التي يمكن الاستفادة منها لقياس البعد .

وقد أسفرت هذه الخطوة علي ما يلي :

- حذف بعض عبارات المقياس .
- إضافة بعض العبارات التي حظيت باتفاق بين السادة المحكمين علي ارتباطها بالبعد الخاص بها .
- تعديل بعض الصياغات في بعض العبارات وفقاً لأراء السادة المحكمين .
- إضافة عبارات سالبة لكل بعد من أبعاد المقياس .

٣) **مرحلة تحديد أوزان فقرات المقياس :** الفكرة الأساسية في المقياس تقوم على أساس إعطاء شيء أو شخص قيمة خاصة وذلك بمقارنة ما نريد قياسه بمعيار دقيق نصطلح عليه كمقارنة الزمن بالساعة، والأوزان بالكيلو، والأطوال بالمتر، والإنتاجية بعدد الوحدات المفروض إنتاجها (ابو المعاطي ، ٢٠٠٤) . تم تحديد الأوزان العامة للمقياس وفقا لطريقة ليكرت ، حيث تم وضع خمس استجابات لكل مؤشر وهي (موافق جداً ــ موافق ــ لا اعرف ــ غير موافق ــ غير موافق بالمرة) .

المرحلة الثانية : إجراء الصدق والثبات للتأكد من صلاحية الصورة المبدئية للمقياس :

١) **صدق المقياس :** يشير مصطلح الصدق في البحوث الاجتماعية إلى مدى قدرة الإجراءات المستخدمة في الدراسة على قياس الخاصية المقصود دراستها، ومن أهم الإجراءات التي تستخدم في الدراسات الاجتماعية تصميم الاختبارات وصدق الاختبار هو أن يقيس ما وضع لقياسه ولا يقيس شيئًا آخر بدلًا منه أو بالإضافة إليه (السكري ،) ،وأداة المقياس الجيدة يجب أن تكون صادقة في تمثيلها للمجتمع الأصلي شاملة لجميع المكونات المطلوب قياسها (غنيم ، ٢٠٠٠) .

و مدي تحقيق المقياس للهدف أو الغرض الذي صمم من اجله هذا وقد اعتمد الباحث علي عدة طرق وهي : ــ

أ) **معامل الاتساق الداخلي للمقياس :** وتعتمد هذه الطريقة علي مدي ارتباط العبارات بالبعد الفرعي وارتباطها بالبعد ككل بالإضافة إلي درجة الاتفاق والانسجام بين عبارات المقياس وبينها وبين أبعاد المقياس أي فحص الاتساق الداخلي للمقياس ويدل ذلك علي عدم وجود تناقض داخلي بين مكونات المقياس لان استجابات المبحوثين علي عبارات المقياس والتي يتكون من عدة أبعاد مختلفة لموضوع واحد وهو (اثر استخدام التخطيط بالمشاركة في تسحين نوعية حياة الفقراء) تتفق فيما بينها ، وقد قام الباحث بتطبيق المقياس علي(٣٨ مفردة) ثم قام بعد ذلك بحساب معامل الاتساق الداخلي عن طريق برنامج spss وظهرت النتائج علي النحو التالي :

البعد الأول: أهمية التخطيط بالمشاركة في التخطيط للتنمية المحلية المستدامة :

أ) أهمية التخطيط بالمشاركة بالنسبة للفقراء		ب) أهمية التخطيط بالمشاركة بالنسبة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية	
رقم المفردة	معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية للبعد الفرعي (أ)	رقم المفردة	معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية للبعد الفرعي (ب)
١	0.168	١	.633**
٢	.325*	٢	.636**
٣	.550**	٣	-.115-
٤	0.196	٤	0.224
٥	.594**	٥	.510**
٦	.568**	٦	.319*
٧	.516**	٧	.572**
٨	.580**	٨	.327*
٩	.582**	٩	0.057
١٠	.404*	١٠	.605**
١١	0.264	١١	.596**
١٢	0.219	١٢	.444**
١٣	.571**	١٣	.494**
١٤	.538**	١٤	.396*
١٥	.713**	١٥	-.478-**
١٦	.714**	١٦	.732**
١٧	.733**	١٧	
معامل ارتباط البعد الفرعي بالدرجة الكلية	.545**	معامل ارتباط البعد الفرعي بالدرجة الكلية	.611**

بالنظر للجدول السابق رقم (١) يتضح أن :ـــ

- المفردات الخاصة بالبعد الفرعي الأول (أ) **والمتعلق بأهمية التخطيط بالمشاركة بالنسبة للفقراء** جاء بعضها دال عند مستوي معنوية (٠.٠٥) وهو ما يعبر عنه بـــالعلامة (*) وهم العبارات التي تحمل رقم (٢ ، ١٠) أما باقي المفردات الخاصة بهذا البعد فجاءت دالة عند مستوي معنوية (٠.٠١) وهو ما يعبر عنه بالعلامة (**) ، كما يتضح من الجدول عدم دلاله بعض العبارات وهم (١ ، ٤ ، ١١ ، ١٢) لذا سيتم حذفهم لعدم دلالتهم .

- أما بالنسبة للبعد الفرعي (ب) **والمتعلق بأهمية التخطيط بالمشاركة بالنسبة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية** فجاءت معظم المفردات المكونة له داله عند مستوي معنوية (٠.٠١) باستثناء المفردات رقم (٦ ، ٨ ، ١٤) فجاءت داله عند مستوي معنوية (٠.٠٥) ، أما المفردات التي تحمل رقم (٣ ، ٤ ، ٩) فليس لهم دلاله لذا سيتم حذفهم لعدم دلالتهم.
- درجات الارتباط بين الأبعاد الفرعية (أ ــ ب) التي يشتمل عليها البعد الأول والدرجة الكلية للمقياس جاءت دالة عند مستوي معنوية (٠.٠١) .

البعد الثاني:المعوقات التي تحول دون استخدام التخطيط بالمشاركة في تحسين نوعية حياة الفقراء :

	(أ) : المعوقات المتعلقة بالفقراء أنفسهم :		(ب) : المعوقات المتعلقة بالمجلس الشعبي المحلي وأعضائه :		(ج) : معوقات راجعة لمدخل التخطيط بالمشاركة :
رقم المفردة	معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية للبعد الفرعي (أ)	رقم المفردة	معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية للبعد الفرعي (ب)	رقم المفردة	معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية للبعد الفرعي (ج)
١	.739**	١	.371*	١	.446**
٢	.835**	٢	.689**	٢	.798**
٣	.825**	٣	.734**	٣	.683**
٤	.503**	٤	.497**	٤	.639**
٥	.683**	٥	.846**	٥	.786**
٦	.608**	٦	.740**	٦	.872**
٧	.676**	٧	.583**	٧	.803**
٨	.786**	٨	.850**	٨	.375*
٩	.803**	٩	.534**	٩	.748**
١٠	.616**	١٠	.623**	١٠	.813**
١١	.592**	١١	.828**	١١	.784**
١٢	.461**	١٢	.846**	١٢	.647**
١٣	.774**	١٣	.745**	١٣	
١٤	.806**	١٤	.611**	١٤	
١٥	.804**	١٥	.636**	١٥	
١٦	.770**	١٦	.535**	١٦	
١٧	.706**	١٧	.566**	١٧	
١٨	.630**	١٨	.540**	١٨	
معامل ارتباط البعد الفرعي (أ)بالدرجة الكلية	.456**	معامل ارتباط البعد الفرعي (ب)بالدرجة الكلية	.600**	معامل ارتباط البعد الفرعي (ج)بالدرجة الكلية	.698**

بالنظر للجدول السابق رقم (٢) يتضح الآتي : ــ

- أن المفردات الخاصة بالبعد الفرعي الأول (أ) **والمتعلق بالمعوقات المتعلقة بالفقراء أنفسهم** : جاءت جميعها دالة عند مستوي معنوية (٠.٠١) .
- أما بالنسبة للبعد الفرعي (ب) **والمتعلق بالمعوقات المتعلقة بالمجلس الشعبي المحلي وأعضائه** : فجاءت معظم المفردات المكونة له داله عند مستوي معنوية (٠.٠١) باستثناء العبارة رقم (١) جاءت دالة عند مستوي معنوية (٠.٠٥).
- في حين جاءت المفردات المكونة للبعد الفرعي (ج) **والمتعلق بالمعوقات الراجعة لمدخل التخطيط بالمشاركة** :معظمها دال عند مستوي معنوية (٠.٠١) باستثناء العبارة رقم (٨) دال عند مستوي معنوية (٠.٠٥) .
- في حين جاءت درجات الارتباط بين الأبعاد الفرعية المكونة لهذا البعد والمقياس ككل جميعها دال عند مستوي معنوية (٠.٠١) .

الاتساق الداخلي للمقياس ككل :

تم حساب الاتساق الداخلي للمقياس ككل من خلال إيجاد معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والأبعاد الثلاث المكونة للمقياس .

م	مضمون البعد	معامل ارتباط البعد بالدرجة الكلية للمقياس
١	**أهمية التخطيط بالمشاركة في التخطيط للتنمية المحلية .**	**.679**
٣	**المعوقات التي تحول دون استخدام التخطيط بالمشاركة في تحسين نوعية حياة الفقراء.**	**.768**

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) ان درجة الارتباط بين البعد الاول المتعلق أهمية التخطيط بالمشاركة في التخطيط للتنمية المحلية والدرجة الكلية للمقياس جاءت (٠.٦٧٩) عند مستوي معنوية (٠.٠١) بنسبة ثقة (٩٩%) أما درجة ارتباط البعد الثاني والخاص بدور التخطيط بالمشاركة في تحسين نوعية حياة الفقراء فجاءت (٠.٨٢٨) عند مستوي معنوية (٠.٠١) ، في حين جاءت درجة ارتباط البعد الثالث الخاص بالمعوقات التي تحول دون استخدام التخطيط بالمشاركة في تحسين نوعية حياة الفقراء (٠.٧٦٨) بمستوي معنوية (٠.٠١)

د) الصدق الذاتـــي: يطلق عليه أحياناً دليل الثبات ويعتمد هذا النوع من حساب الصدق على مفهوم مؤداه أن صدق الاختبار يعنى تطابق أو اقتراب الدرجات الفعلية التي حصل عليها الأفراد من الدرجات الحقيقية المفترض حصولهم عليها لو كان الاختبار نموذجاً، وطالما أن ثبات الاختبار كما سبق أن أشرنا هو في جوهره معامل ارتباط الدرجات الحقيقية للاختبار بنفسها إذا ما أعيد إجراء الاختبار على نفس المجموعة فإن الصدق الذاتي يمكن التوصل إليه إحصائياً وذلك بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار وهو يعد بمثابة الحد الأقصى لما يمكن أن يصل إليه معامل صدق الاختبار (www.irchad-psy.com) .

الصدق الذاتي = $\sqrt{\text{قيمة معامل الثبات}}$

١) الصدق الذاتي باستخدام قيمة معامل ثبات ألفا كرونباخ :

الصدق الذاتي = $\sqrt{٠.٩٥}$ = ٠.٩٧

٢) الصدق الذاتي باستخدام قيمة ثبات طريقة التجزئة النصفية :

الصدق الذاتي = $\sqrt{٠.٦٥٧}$ = ٠.٨١

٢) ثبات المقياس :

يقصد بثبات المقياس دقته واتساقه بمعنى أن يعطي نفس النتائج إذا تـــم اســـتخدامه مـــرة أخرى تحت ظروف مماثلة(ابو النصر ، ٢٠٠٤) وذلك إذا ما تكرر تطبيقه على نفـــس المفحوصين وتحت نفس الظروف(العمري ،٢٠٠٩) .

أ) الثبات باستخدام : ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تعتمد معادلة الفا كرونباخ على تباينات أسئلة الاختبار، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط، ولذلك قام الباحث بحساب معامل الثبات لكل بعد على إنفراد، ثم قام بحساب معامل ثبات المقياس ككل.

جدول رقم (٤) يوضح ثبات المقياس باستخدام ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

	البعد الأول	البعد الثاني	المقياس ككل
عدد العبارات	26	48	74
معامل ثبات Cronbach's Alpha	.843	.932	.953

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات الخاصة بالأبعاد الفرعية للمقياس عالية ، كما جاءت نسبة ثبات المقياس ككل بقيمة ٠.٩٧ وهي قيمة عالية جداً .

الاطار النظري للدراســــــــة :

في مفهوم التخطيط بالمشاركة :

١) مفهوم المشاركة (Participation):

ظهر مفهوم المشاركة ضمن مفاهيم التنمية في الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال ملاحظة المسئولين في مجالات التنمية الاختلاف الكبير بين واقع المجتمعات وتوقعاتهم الشخصية، الأمر الذي تم تفسيره بابتعاد هذه المشروعات عن اهتمامات السكان، ومن هنا برزت أهمية المشاركة الشعبية لنجاح أو فشل مشروعات التنمية (فريد ، ٢٠٠٠)، فالتنمية المحلية تقف على ساقين: أحدهما المجهودات الحكومية والآخر المشاركة الشعبية، ولا يمكن للتنمية السير والتقدم دون أحدهما، فالمشاركة الشعبية أصبحت أمرا لاغنى عنه لتحقيق تنمية فعالة، إذ إن من الصعوبة بما كان تطبيق سياسة اجتماعية يقابلها الأهالي أصحاب المصلحة الحقيقية بالسلبية واللامبالاة(خاطر ، ١٩٩٩) وقد ميز بيجز (**Biggs**) بين سبعة مستويات للمشاركة هي (المشاركة السلبية، والمشاركة لإعطاء معلومات، والمشاركة من خلال التشاور، والمشاركة للحصول على حوافز مادية، والمشاركة الفنية، والمشاركة التفاعلية، وتحقيق الذات)، كما ميز بين المشاركة كوسيلة والمشاركة كغاية "فالمشاركة كوسيلة" تهدف إلى إنجاز المشروع بشكل أكثر كفاءة أو على نحو أكثر فعالية، أما المشاركة كغاية فهي تحدث عندما تستطيع جماعة أو مجتمع أن يؤسس العملية التي من خلالها يتحكم في تنميته، أو بعبارة أخرى فإن التركيز ينصب على "التمكين" وتعزيز العمل الجماعي داخل المجتمع، وثمة فروق بين المشاركة كغاية والمشاركة كوسيلة، فالمشاركة كوسيلة تكون مدفوعة دائمًا من الخارج بحيث تشارك الفئات المستهدفة من المشروع في تنفيذه، أما المشاركة كغاية فتأتي دائمًا من داخل المجموعات المستهدفة من المشروع حيث يُقَاد المشروع من تلك المجموعات المستهدفة(Pijnenburg & Nhantumbo,2002) .

جدول رقم (٥) يوضح نماذج المشاركة (Cornwall , 2003) (*Modes of Participation*)

أسلوب المشاركة	ترتبط بـــ.....	(Why invite/involve?) لماذا الدعوة / التضمين	يعتبر المشاركون
وظيفة (Functional)	مشاركة المستفيدين	لحشد الناس في المشاريع أو العمليات، وذلك لضمان الالتزام، والحد من المعارضة، وإضفاء الشرعية.	متلقون
وسيلة (Instrumental)	المشاركة المجتمعية	لتقديم مشروعات أو تدخلات أكثر فاعلية، من خلال المساهمات، وتفويض المسئوليات	وسائل
استشاري (Consultative)	مشاركة أصحاب المصلحة	للوصول إلى التناغم في وجهات النظر والقيم العامة، ولكسب الأفكار الجيدة، وتهدئة المعارضة، وتعزيز القدرة على الاستجابة.	فاعلون
تحويلي / نقلي (Transformative)	مشاركة المواطنين	لبناء القدرات السياسية، والوعي النقدي والثقة، للتمكين والمطالبة بالحقوق، ولتعزيز المساءلة.	وكلاء

ب) مفهوم أصحاب المصلحة (stakeholders):

يعرف **كريمبل و شان** (Grimble & Chan) أصحاب المصلحة على أنهم "الذين يؤثرون ويتأثرون بالسياسات والإجراءات التي يتخذها النظام، فقد يكونون الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية أو المؤسسات المختلفة بغض النظر عن حجمها في المجتمع" (Schusler , 2001) .

في حين عرف فريمان (Freeman) أصحاب المصلحة على أنهـــم " أي فـــرد أو جماعة يمكن أن يؤثروا أو يتأثروا بتحقيق أهداف المنظمة" (Fassin,2008) .

ج) مفهوم التخطيط بالمشاركة :

استخدم العديد من المؤلفين مصطلحات مختلفة لوصف منطق التواصل في التخطيط مثل "التخطيط بالمشاركة"، و"التخطيط التعاوني" و "التخطيط التواصلي" و "التخطيط التداولي" و "بناء التوافق في الآراء" وغير ذلك من المفاهيم الدالة على أن التخطيط نشاط تفاعلي وتواصلي، وقد أُدخلت مصطلحات أخرى مثل اللامركزية والحكم الجيد في إدارة المدن وصنع السياسات المحلية(Gedikli,2009)، والتخطيط المحلي بالمشاركة أصبح القوة الدافعة لتحديد عمليات التنمية القائمة على المواطنين، والاستفادة من رغبتهم في

التغيير واستخدم طاقاتهم الاجتماعية في تنفيذ المشروعات، وهو بمثابة وسيلة لتحقيق الكفاءة في إدارة المشروعات، بل هو إستراتيجية للإدارة من خلال الدولة لتعبئة الموارد المحلية، وهدف أساسي لنجاح خطط الحد من الفقر وبرامجه حيث إنه يكفل المشاركة الكاملة للفقراء في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم في جميع المستويات والمواقف (Chinsinga,2003).

والتخطيط بالمشاركة في معناه العام يعني "أن يشارك كل فرد في المجتمع في صنع القرارات الخاصة بحياته والتي تهدف إلى إشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته وحلها"(www.ilanews.net)

ويعرف **ويم بولمان وجين** (*S.P. Jain & Wim Polman*) **التخطيط بالمشاركة** بأنه "العملية التي تهيئ الفرصة للمجتمع للوصول للأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي يتبناه نتيجة لقدرته على تشخيص واقع مشكلاته، ورسم مسار العمل لحل هذه المشاكل، مع الحاجة للخبراء ولكن فقط كميسرين، و ضرورة التزام كل طرف بالمشاركة في الخطوات المخصصة له والتي تقع ضمن تخصصه، فالخطط المعدة من الخارج على الرغم من سلامتها من الناحية التقنية إلا أنها لا تلهم الناس على المشاركة في تنفيذها"(Jain &Polman,2003)

تعريف **ليزا هورلي** (***Liisa Horelli***) (٢٠٠٢) التخطيط بالمشاركة على أنه "الممارسة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية للأفراد والجماعات، باستخدام مجموعة من الأدوات، للمشاركة بدرجات متفاوتة في المراحل المتدخلة لدورة عملية التخطيط وصنع القرار، بحيث تؤدي إلى نتائج متفقة مع احتياجات المشاركين ومصالحهم" (Gomes,2010)

ويرى **أولزلين** (***Olthelen***) أن التخطيط بالمشاركة هو الخطوة الأولى في تحديد أجندة مشتركة للتنمية من قبل المجتمع المحلي والجهات أو الهيئات الخارجية، بحيث يتوقع أن هذه الخطوة ستساهم في تنمية قدرة الأطراف المعنية على عمليات التخطيط للتنمية المستدامة ذاتيًا على المستوى المحلي كما أنه عملية تعزز من (تحديد الاحتياجات الفعلية للجمهور، وتمكين الفئات المحلية المحرومة، وتكامل نظم المعرفة المحلية في تصميم المشروعات، والدعم والالتزام السياسي والمحاسبية في الحكم المحلي) (Thomas & Bendapudi 2004)

في حين ترى **جوليا ميلو وآخرون** ***(Júlia Mello et all)*** إن التخطيط بالمشاركة "هو مجموعة من العمليات التي تساهم في التوصل إلى توافق في الآراء بين مجموعات المصالح المختلفة بشأن الخطط وتنفيذها" (Neiva et all ,2009)

والتخطيط بالمشاركة هو التخطيط القائم على المشاركة بين المواطنين وبين الحكومة للتوصل إلى تحديد المشكلات التي يعاني منها المواطنون وسبل حلها بما يؤدي إلى الشعور بالانتماء والالتزام بالخطط الموضوعة من قبل الجماهير والحكومة معا(Asri,2005)

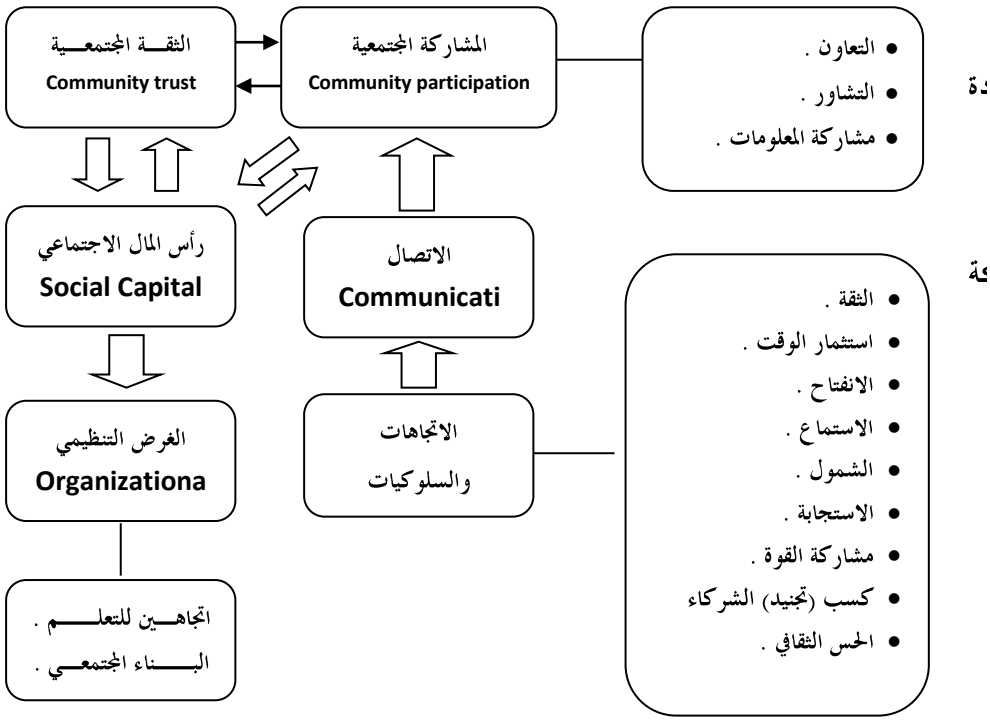

شكل رقم (٢) يوضح الإطار المفاهيمي للتخطيط بالمشاركة في التنفيذ (Gomes,2010)

يعرِّف ولتجير "Woltjer" التخطيط بالمشاركة بأنه فلسفة للتخطيط تنطوي على الطريقة التي بموجبها تتطور عملية صنع القرار، كما تقوم هذه الفلسفة على اشراك المواطنين في عملية صنع الخطط من أجل التوصل لحل جيد للمشاكل المشتركة وبالشكل التي تكون نتائجه مُلزِمه لجميع أفراد المجتمع .

د) مفهوم الشراكة (Partnership):

يعرف **قاموس أوكسفورد الشراكة** على النحو التالي: "الشريك هو الشخص أو المنظمة الذي يشارك أو تتشارك مع آخر أو آخرين، لتحقيق أهداف محددة، على أن يكون هناك تقاسم للمخاطر والأرباح، وهي عادة ما ترتبط بالأعمال التجارية والأعمال ذات الصلة.... إلخ" (Ansari & Phillips,2001) .

ويرى برنكرهوف (Brinkerhoff, J. M.) (٢٠٠٢) إن الشراكة هي عبارة عن علاقة دينامكية بين مختلف الجهات الفاعلة، وتستند على أهداف متفق عليها بصورة متبادلة، من خلال السعي إلى فهم مشترك لتقسيم الأعمال فيما بينهم على نحو أكثر عقلانية بحيث يُقَسم العمل على أساس المزايا النسبية التي يتمتع بها كل منهم (M. Brinkerhoff,2002) .

وتعرف **منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٩)** الشراكة على أنها " يمكن تعريف الشراكة على أنها العلاقة التعاونية بين طرفين أو أكثر على أساس من الثقة والمساواة والتفاهم المتبادل من أجل تحقيق هدف محدد، وفي إطار تقاسم المخاطر والفوائد" (World Health Organization,2009)

والشراكة: هي علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وأيضًا في إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسئوليات بقدر كبير من الشفافية (قنديل ، ٢٠٠٥) ، وتشتمل الشراكة على مجموعة واسعة من مبادئ مثل الثقة المتبادلة، والاحترام، والمساءلة، والنفوذ، مع تحديد متبادل للغايات ووسائل التنفيذ (M. Brinkerhoff , 2003).

ومفهوم الشراكة يشمل عدة عناصر تحدد أبعاده وتميزه عن غيره من أشكال التعاون، من أهمها:

- **إنها عملية طوعية:** فلا يمكن أن تفرض من جانب طرف معين على الطرف أو الأطراف الأخرى.
- **المشاركة في تحمل الأعباء والمنافع:** وهي في ذلك تستهدف أفضل استغلال ممكن لموارد الأطراف، وتقوم على مبدأ العدالة أي التوازن بين التكلفة والعائد بالنسبة لكل طرف.

- **المساواة أو التكافؤ والندية بين أطراف الشراكة:** مما يوجب عدم السماح بإسناد الشريك المسيطر على شروط العلاقة، والأدوار الثانوية للشريك الأصغر، وتتجلى الشراكة الحقيقية في إسهام الشركاء معًا في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وتنفيذها وتقويمها بما يلائم مصلحة جميع الأطراف (محمود ، ٢٠٠٩)

مزايا التخطيط بالمشاركة:

التخطيط بالمشاركة كمدخل لتحقيق اللامركزية له العديد من المزايا التي يمكن إيجازها في التالي:

- التخطيط بالمشاركة يسهل من انخراط مختلف شرائح المجتمع ذات الاهتمامات والتوقعات التنموية المختلفة، كما أنه يتيح الفرص للنشطاء والمتطوعين والمهنيين للمساهمة في جدول أعمال التنمية، في إطار من الشراكة مع الممثلين المنتخبين والمسئولين الحكوميين.
- التخطيط بالمشاركة على المستوى المحلي يبرز حلولا محلية للمشاكل التنموية الصعبة دون قيود إيديولوجية أو مؤسسية أو تكنولوجية.
- التخطيط بالمشاركة ينطوي على جمع البيانات المحلية ويسهل تحليلها من جانب الخبراء، وهذه قاعدة جيدة للتفكير والعمل التنموي، وتؤدي في نهاية المطاف إلى التمكين.
- يسهل المساءلة الاجتماعية من خلال تعزيز تدفق المعلومات، فضلا عن تعميق الوعي بالقضايا التنموية.
- التخطيط بالمشاركة يولد الرغبة في التعلم التنموي ويكفل قبول مفاهيم النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.... الخ
- التخطيط بالمشاركة ليس سوي البداية. إذا أحسن إدارتها. يمكن أن تؤدي إلى تحسين تقديم الخدمات المحلية، وبالإضافة لذلك وجود حكومات محلية مسئولة وسريعة الاستجابة (Vijayanand,2005)
- يساهم في زيادة الوعي بالقضايا المجتمعية والاعتراف المتبادل للمصالح بين مختلف شرائح المجتمع.
- يؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع القرار أو عملية التنفيذ.
- يعزز من قبول السياسات والخطط.
- زيادة الشفافية والمحاسبية في عملية صنع القرار

- إدارة الصراع والمشاكل بشكل مشترك وبطريقة عادلة ومنصفة للجميع (Klaus Gadow et all.2008)
- تحسين نمط الإدارة المتبع من خلال دمج معارف ومهارات جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار مما يؤدي إلى اتساق القرارات والإجراءات المتخذة مع وجهة نظر وأفكار المشاركين ووفق رؤيتهم للتغيير.
- يوفر منتدى للتعرف على الصراعات بين المستخدمين والتفاوض على حلول لها.
- يساهم في التنمية المؤسسية على المستوى المحلي، وزيادة تمكين أصحاب المصلحة (Tighe Geoghegan et all,2004)
- يعمل على زيادة قدرة المواطنين على التعبير عن احتياجاتهم فضلا عن تعزيز مهاراتهم على التفاوض.
- الحد من الفقر من خلال مشروعات تساهم في تحسين وضع الفقراء.
- القضاء على كافة أشكال التمييز وعدم المساواة والاستبعاد من خلال إشراك أصحاب المصلحة من النساء وسكان الأحياء الفقيرة في وضع الخطط على المستوى المحلي.
- إنتاج خدمات أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين.
- خلق علاقة جيدة بين المجالس المحلية وأصحاب المصلحة نتيجة لجلسات الحوار المختلفة بين الممثلين المنتخبين وأصحاب المصلحة على المستوى المحلي(Matovu,2006)
- تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية: الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة.
- وضع السياسات الاقتصادية المحلية التي تدعم القطاع غير الرسمي.
- تحسين الوصول للعدالة وتطبيق القانون، من خلال محاربة الفساد في الوظائف العامة، وتعزيز الأمن في الأحياء الفقيرة.
- تعزيز قدرة الفقراء في المناطق الحضرية على التأثير في صنع القرارات المحلية، من خلال المشاركة في التخطيط ووضع الميزانية (Majale,2008)
- يتيح للمواطن فرصة أن يكون له رأي في عملية صنع القرار (نفوذ).
- يساهم في انخراط المواطنين العاديين في عملية وضع السياسات (التضمين).
- يزيد من شرعية القرارات (الشرعية) (Michels,2011)

- تعطي الفرصة للمواطنين للاختيار بين البدائل المطروحة للحلول، لاختيار ما يتناسب منها مع احتياجاتهم ويسهم في حل مشكلاتهم حيث أنهم الأقدر على معرفة ذلك من غيرهم.
- تتيح الفرصة للمواطنين للمشاركة في عمليات صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية.

تعزز من علاقات الثقة بين المواطنين والأجهزة الحكومية.

- تعزز من استجابة الدولة لاحتياجات مواطنيها والتعاطي مع مشكلاتهم.
- تساهم في إيجاد حلول مقبولة اجتماعيًّا.
- خلق شعور بملكية كل من المشاكل والحلول، الأمر الذي يؤدي إلى تنفيذ أكثر فعالية واستدامة (Esau,2008)

في حين يرى **ماركـــو أنطونيـــو وآخـــرون** (***Marco Antonio et all***) أن التخطيط بالمشاركة تتمثل أهميته في التالي:

- **تقوية صوت المواطنين:** عمليات التخطيط بالمشاركة يمكن أن توفر الفرصة للمواطنين خاصة القطاعات الفقيرة والمهمشة منهم مساحة من السيطرة على قرارات التنمية.
- **خطط أكثر اطلاعًا:** قد تؤدي عملية التشاور مع المواطنين في احتياجاتهم ومشكلاتهم إلى إنتاج خطط أكثر وفاءً باحتياجاتهم وأكثر قدرة على حل مشكلاتهم.
- **تعزيز قدرة المواطنين:** انخراط السكان المحليين ومنظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار في الهيئات الحكومية، يسهم في كسبهم مهارات تحديد الأولويات وتحليل القضايا التنموية المختلفة.
- **تعزيز قدرة الحكومات المحلية:** مشاركة المسئولين الحكوميين في عمليات التخطيط بالمشاركة تكسبهم أدوات وتكنيكات ومهارات البحوث التشاركية فضلا عن تقييمهم لأنفسهم في ضوء رؤية المواطنين لأدائهم.

- **فهم أفضل:** في ضوء عمل مختلف مجموعات المصالح معًا يمكن أن ينمو الفهم والثقة المتبادلة فيما بينهم كما يمكن التعرف على كيفية التعاون في أنشطة المتابعة وتنفيذ أي مبادرات مستقبلية مشتركة.
- **تعزيز الشفافية والمحاسبية:** تتيح عمليات التخطيط بالمشاركة خضوع العمليات التحويلية بالمؤسسات الحكومية والتنموية للرقابة العامة.
- **تعزيز الديمقراطية:** التخطيط للتنمية بالمشاركة يمكن أن يؤدي لزيادة عمليات الديمقراطية، والمساواة، وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار مع الأعضاء المنتخبين محليًّا والمؤسسات الخارجية الأخرى(Albornoz et all ,2007)

بينما رأي روندينيلي (Rondinelli) أن التخطيط بالمشاركة يحقق الفوائد التالية:

- استيعاب الحاجات المحلية.
- القضاء على عملية البيروقراطية.
- تخطيط أكثر فاعلية وأكثر واقعية.
- إعطاء قدر أكبر من التأثير السياسي والإداري للمناطق النائية.
- زيادة القدرات الإدارية للحكومة المحلية في إدارة التنمية.
- أكثر كفاءة وسيطرة على عملية صنع القرار.
- زيادة قدرة القادة المحليين من تقديم خدمات ومرافق على نحو أكثر فاعلية.
- زيادة الوحدة الوطنية، وزيادة عدد السلع والخدمات العامة(Widianingsih , 2005)

مبادئ التخطيط بالمشاركة:

المبادئ الرئيسة للتخطيط بالمشاركة تتضمن ما يلي:

١) **التضمين الاجتماعي (*Social Inclusion*):** نتيجة فشل البُنى الحكومية في تحقيق الإدماج، تم اللجوء إلى العديد من النماذج التشاركية بغية تعزيز التمثيل في عملية التخطيط وصنع القرار في المشاريع الإنمائية (جورج لونز، ولف ليندر ،٢٠٠٤) ، والتضمين الاجتماعي "هو العملية التي تضمن للمعرضين لخطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي فرص الحصول على الموارد اللازمة للمشاركة بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع بمستوى معيشي لائق، يحقق لهم قدر من الرفاهة في المجتمع الذي يعيشون فيه، وتضمن هذه العملية لكافة المواطنين

المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم وكذلك فرص حصولهم على حقوقهم الأساسية" (World Bank,2007) وهو "العملية التي بمقتضاها يصبح الفرد قادرًا على المشاركة في الحياة الاجتماعية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و النفسية، ويتطلب ذلك وجودة بصفته الشخصية فضلا عن حصوله على فرص العمل أو الأدوار الاجتماعية الأخرى"(Bateman ,2007) كما يشار إليه على أنه العملية التي يتم من خلالها اتخاذ إجراءات من شأنها إحداث تغييرات إيجابية في الظروف والعادات التي تؤدي إلى –أو أدت إلى– الاستبعاد الاجتماعي للفئات الاجتماعية المختلفة من المشاركة في صنع القرار (Asian Regional Conference ,2011) وللتضمين الاجتماعي مجموعة من المؤشرات هي:

- تحديث أنظمة الحماية الاجتماعية.
- معالجة مساوئ التعليم والتدريب.
- القضاء على الفقر بين الأطفال وتعزيز مساعدة الأسر الفقيرة.
- ضمان السكن اللائق للفقراء ووضع حلول للمشردين.
- تحسين فرص الحصول على خدمات ذات نوعية جيدة (خدمات الرعاية الصحية، التعلم مدى الحياة، الخدمات المالية، خدمات المشورة القانونية، خدمات النقل... الخ).
- التغلب على التمييز وزيادة دمج المعاقين والأقليات العرقية والمهاجرين (Vinson,2009)

٢) **الديمقراطية (Democracy):** تعتبر الديمقراطية المرتكز الأساسي للتنمية بالمشاركة الشعبية بالمناطق العشوائية فتوفير القدر الكافي من العدالة والحرية أمر لازم للممارسة الديموقراطية باعتبارهما الضمان الحقيقي للممارسة، وأنهما حق من حقوق الإنسان خاصة المشاركة في القرارات التي تخصه وتخص مجتمعه في مشاريع تنمية المجتمع وبرامجها (احمد ، ٢٠٠٦) فتحقيق المشاركة يرتبط بشكل كبير بمدى توفير المناخ الملائم لعوامل كثيرة، ومن أهمها توفر الديمقراطية كثقافة وكوضع مؤسسي وتشريعي، حيث يعتبر غيابها أول الموانع التي تحول دون تحقيق

المشاركة في أي مجتمع. فالديمقراطية في أبسط معانيها تعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار. وتهدف إلى كفالة الحق في المشاركة الفعالة والحقيقية من جميع الأفراد في إدارة شئون المجتمع وعلى جميع المستويات وفي كل المجالات، كما تعني أنها حق الأفراد في الاختيار، وتقرير الأوضاع التي تحقق لهم مصالحهم وأهدافهم(سراج الدين،٢٠٠٦).

٣) **التمكين (Empowerment)**: ويرتكز هذا المفهوم على مساعدة الناس العاديين على التصدي لمشكلاتهم والمشاركة الجدية بأي عملية تخطيط أو صياغة لإجراءات أو لبرامج اجتماعية تتعلق بالتعامل مع مشكلاتهم الحياتية الاجتماعية، وحتى يحدث التمكين بالصورة أو بالشكل المطلوب يجب الحرص على توافر العناصر التالية: (ضرورة وجود قدر من الاستقلالية المحلية بعمليات صناعة أو اتخاذ القرار، وجود قدر معقول من الموارد المحلية والرغبة بالتغيير من خلال إقرار الحق بالتعليم والمسكن والشروط الصحية المناسبة، حق الفرد بغض النظر عن حالته الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بالوصول الحر للموارد المجتمعية المحلية المتاحة، إقرار حق الفرد بالحصول على الأرض أو حيازتها وتملكّها، الوصول للمعرفة والعمل على تنمية المهارات والقدرات الفردية اللازمة لحل المشكلات، الشراكة أو المشاركة بكافة مستوياتها وأبعادها ولكل الناس دونما تمييز وبخاصة للمرأة وللأحداث والمراهقين والمسنين) (Ahonnevo ,1995) .

٤) **العدالة الاجتماعية (Social Justice)**: ثمة علاقة وثقة بين مشاركة المواطنين بديمقراطية في برامج تنمية المجتمع ومشروعاتها وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية، فمادام المواطنون يشاركون في تنمية مجتمعهم بفاعلية سيكون لهم الحق في صنع واتخاذ قرارات توزيع هذه الخدمات، وأيضًا هم الذين يقومون على وضع معايير توزيع هذه الخدمات، وبالتالي يحصل كل منهم على استحقاقه من هذه الخدمات بعدالة، أما في حالة عدم المشاركة الديمقراطية الجادة من المواطنين في تنمية مجتمعهم فستذهب أمور توزيع موارد المجتمع والخدمات المتاحة إلى ذوي القوة والنفوذ، وفي هذه الحالة سيقومون بوضع معايير توزيعها–ذوو القوة والنفوذ–

وفق رؤيتهم الشخصية، ومن ثم يتم التوزيع بصورة غير عادلة، ويظهر هذا الأمر جليًّا في معظم الخدمات الاجتماعية، بدء من التفكير فيها، وتشكيل تنظيماتها، والبناءات المسئولة عن تقديمها وصولاً إلى أسس توزيعها، وتحديد الفئات التي يجب أن تحصل عليها (هاشم ،٢٠٠٥) .

٥) **الشفافية (Transparency)**: تعني فسح المجال أمام المواطنين للتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شئون حياتهم، مثل مشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام (خليفة ، ٢٠٠٨) ، كما تعني توافر المعلومات لعامة الناس حول السياسات والأنظمة والتعليمات والقوانين والقرارات الحكومية، أو بمعنى آخر: وضوح التشريعات وسهولة فهمها، واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها، ووضوح لغتها، وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وبما يتناسب مع روح العصر، إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها، وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع (الكبيسي ، ٢٠١٠) .

٦) **المساءلة الاجتماعية (Social Accountability)**:هي نهج يهدف لتأسيس قواعد مُساءلة تعتمد على المشاركة المدنية، حيث يشترك المواطنون أو منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر أو غير مباشر في ممارسة حق المساءلة تجاه المؤسسات العامة، وتساعد المساءلة الاجتماعية على تقوية الصلات بين المواطنين والحكومات المحلية من ناحية، ومن ناحية أخرى تساعد السلطات المحلية ومقدمي الخدمات على أن يكونوا أكثر قدرة على تلبية أولويات الفقراء (البنك الدولي ، قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني ، ٢٠٠٥) ، ويعرفها البنك الدولي بأنها أسلوب إدارة يشرك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في محاسبة الحكومة عن قراراتها وأفعالها ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة

وإدارتها، وهي وسيلة تدفع الحكومة إلى العمل بمزيد من الكفاءة من أجل مواطنيها بالسماح لهم بالتعبير عن أرائهم وإتاحة الفرص أمامهم، وذلك كي يعرضوا احتياجاتهم بوضوح، ويراقبوا أفعال الحكومة، من صنع السياسات إلى إدارة شئون المالية العامة وتقديم الخدمات العامة، ومن الإعراب عن رضاهم عن أدائها أو عدم رضاهم إلى اقتراح إجراءات تصحيحية(البنك الدولي ، مساندة المسائلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة ، ٢٠١١) .

خطوات عملية التخطيط بالمشاركة:

يرى **كوريان توماس & ورام كيمر (Kurian Thomas & Ramkumar)** أن عملية التخطيط بالمشاركة على المستوى المحلي تمر بالخطوات التالية:

١) التعرف على احتياجات المواطنين:

- تبني مدخل المجموعات الصغيرة.
- الاعتماد على المناقشات والاستمارات (من أدوات البحث السريع بالمشاركة).

٢) تقدير الموارد المحلية والمشاكل المختلفة وصياغتها وفقا لذلك في تقارير التنمية.

- إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن كافة الأماكن، لضمان نجاح التخطيط على المستوى المحلي.
- تحديد التغيرات البيئية الكبيرة في القرية من خلال البحث السريع بالمشاركة PRA.
- إعداد تقارير التنمية بحيث تتضمن معلومات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، و كذلك الموارد البشرية والجغرافية.

٣) إعداد مقترحات بمشاريع من خلال فرق عمل محددة.

- الإعداد لصياغة مشروع مشترك على أن تحدد بوضوح الأهداف والمستفيدين والأنشطة والمنظمات المشاركة، والتحليل المالي، وترتيبات الرصد والتقييم.

٤) صياغة الخطط المحلية من خلال الهيئات المنتخبة:

- اختيار المشروعات والبرامج التي سيتم تضمينها في الخطط السنوية.
- تصميم وثيقة هيكل الخطة وإجراءات اعتمادها من صانعي القرار.
- تبني القرار من الممثلين المنتخبين للهيئات المحلية.

٥) صياغة خطط في مستويات أعلى:

- تملك مستويات أعلى من التنسيق والتكامل وملء الثغرات في الخطط المحلية.
- تكامل الخطط على المستوى المحلي مع خطط مستوى المنطقة أو الحي.

٦) تقييم الخطط والموافقة عليها بواسطة لجنة من الخبراء (Thomas & Bendapudi 2004)

في حين يرى **تي جوفيجن وآخرون (Tighe Geoghegan et all)** أن عملية التخطيط بالمشاركة تتضمن العناصر التالية:

- تحديد ماهية المشكلة.
- تحديد الأهداف والموضوعات.
- جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.
- تحليل المعلومات وتحديد المميزات.
- صياغة الخطط والقرارات اللازمة لتنفيذها.
- التنفيذ.
- المتابعة والتقييم.

عملية التخطيط بالمشاركة تبدأ بتحديد أصحاب المصلحة وتحليل حقوقهم وتوقعاتهم ومسئولياتهم وديناميات السلطة بينهم، وتنطوي على توعيتهم وتعبئتهم للمشاركة، وتقوم على تمثيل أصحاب المصلحة في جميع مراحلها، وتستخدمهم للتوصل للقرارات والحلول؛ لذا ينبغي أن تكون هذه العملية مقبولة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا من كافة الأطراف، كما يجب أن تتسم بالشفافية في جميع مراحلها بحيث يطلع كافة الأطراف على خطواتها، بالإضافة إلى مشاركتهم في صنع القرارات حسب اقتضاء الحاجة لهم، على أن يسبق ذلك في البداية الاتفاق على أهداف كل مرحلة من مراحل العملية التخطيطية(Geoghegan et a,2004)

أدوات التخطيط بالمشاركة:

جرت العادة على التخطيط بوصفه نشاطًا مركزيًّا بيروقراطيًّا تقوم به مكاتب وهيئات التخطيط والجهات المعنية الأخرى، والذي يُنفذ من أعلى لأسفل بقيادة خبراء التخطيط، لكن الاتجاهات الحديثة تشير إلى نقلة نوعية نحو نماذج التخطيط بالمشاركة، وتستند الجهود الرامية للتخطيط بالمشاركة على فهم العمليات الاجتماعية في المجتمع

وسلوك الأفراد الذين يشكلونه ودوافعهم، كما يتطلب أيضًا نماذج جديدة ومبتكرة وجذابة للمشاركة في صنع القرار، وتشمل هذه الأدوات وسائل البدء في تحفيز المواطنين على المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على نمط حياتهم (Krek,2005)، و تعتمد أدوات وأساليب التخطيط بالمشاركة على حملات التوعية والمنشورات واستطلاع الرأي والمناقشات الجماعية المركزة والاجتماعات العامة، وورش العمل، واللجان الاستشارية للمواطن، واللقاءات الخاصة ببناء التوافق في الآراء بين المشاركين (Duggle,2009) .

كما تلعب البحوث التشاركية دورًا هامًّا في خلق الوعي والمعارف الجديدة من أجل تمكين المجتمعات المحلية من تحقيق النمو المنشود وتستخدم البحوث السريعة بالمشاركة (PRA) العديد من أدوات البحث النوعي من أجل تحقيق التنمية بالمشاركة، فمن خلال هذه البحوث يقوم السكان المحليين برسم الخرائط المختلفة التي تتصل بجوانب حياتهم (التمثيل المكاني على أرض الواقع) وذلك باستخدام بعض المواد المتوافرة بالبيئة المحلية (كالحصى والعصي).

علاوة على ذلك يفترض الممارسون لبحوث التنمية بالمشاركة أن المعرفة المحلية ستغير من التدخلات الغير مجدية التي سبق وأن تعامل معها السكان المحليين بوصفهم متلقين سلبيين، كما تساهم البحوث التشاركية في جعل البيروقراطيين أكثر وعيًّا واتصالا بالسكان المحليين بالشكل الذي يساهم في تحقيق التنمية المناسبة (Mohan & Stokke,2000) ، وترتكز إجراءات التشاور والتفاعل بين المؤسسات الحكومية والمواطنين على اشتراك الجمهور بمختلف أشكال المشاركة والتعاون في وضع الخطط التي تؤثر مباشرة على نوعية الخدمات والبرامج المقدمة لهم .

ويصنف **جولي ميللو وآخرون (Júlia Mello et all)** أدوات التخطيط بالمشاركة إلى:

- **أدوات تبادل المعلومات:** يمكن الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف والإذاعة والتلفاز، أو وسائل الإعلام الإلكترونية مثل المواقع الإلكترونية ورسائل البريد الإلكتروني، أو عن طريق الاجتماعات والعروض التقديمية مع المجتمعات المحلية في منطقة جغرافية معينة.

- **أدوات التشاور:** يمكن التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين بالقرار التنموي أو المحتمل تأثرهم به من خلال منتديات النقاش المختلفة مثل (اجتماعات المائدة المستديرة، جلسات الاستماع العامة، المناقشات المجتمعية، المجموعات البؤرية، المؤتمرات الإلكترونية، الدراسات الاستقصائية، وما إلى ذلك من وسائل استطلاع الرأي)
- **أدوات التخطيط التعاوني:** وهي تشمل الآليات الهيكلية مثل (تمثيل أصحاب المصلحة في هيئات صنع القرار، إنشاء لجان للتخطيط على المستوى المحلي، التمويل التشاركي لمشروعات التنمية التي يديرها المجتمع المحلي).
- **الأدوات التي تعتمد على التكنولوجيا:** مثل نظم المعلومات الجغرافية، والتخطيط المجتمعي على أساس التعلم بالمشاركة مثل (الخرائط المجتمعية، وترتيب الأولويات)
- في حين يرى **لاك ديجول (Luke Duggle)** أن أدوات التخطيط بالمشاركة يمكن تقسيمها كما في الجدول التالي(Duggle.2009) :

جدول رقم (٦) يوضح أدوات التخطيط بالمشاركة

مراحل المشروع	النشاط	الأدوات
التحديد	تقدير الظروف الحالية.	المسوح الأساسية والإستبانات.
	تحليل المشكلة وتحديد الحلول.	شجرة المشكلة، المقابلات الفردية، المناقشات الجماعية المركزة، تقدير أصحاب المصلحة، العصف الذهني.
التخطيط	إعلام المجتمع بالخطط الأولية	حملات التوعية والمنشورات
	عرض ومناقشة الحلول	عقد جلسات مع أصحاب المصلحة
التصميم	مناقشة بدائل التصميم للبنية الأساسية	المنشورات، والمناقشات الجماعية المركزة
	مناقشة بدائل التصميم لتوزيع البنية الأساسية	المنشورات، والمناقشات الجماعية المركزة
	مناقشة التكاليف وآليات إدارة المستقبل	عقد جلسات مع أصحاب المصلحة

المداخل التنموية الداعمة للتخطيط بالمشاركة:

منهج التعلم الاجتماعي، مدخل سيل، منهج المشاركة بالتنمية وأخيرًا منهج الاتصال التنموي بالمشاركة وفيما يلي تناول مختصر لتلك المناهج.

١) الاتصال التنموي بالمشاركة:

استُخدِم تعبير "الاتصال التنموي" لأول مرة في "الفليبين" في السبعينات بواسطة **البروفيسور "نورا كوبرال"** (١٩٨٥) للتدليل على عمليات النقل والاتصال للمعرفة الجديدة المتعلقة بالبيئات الريفية، ثم اتسعت مجالات المعرفة لتشمل كل الكيانات التي تساعد في تحسين الظروف المعيشية للأفراد المحرومين (Srampickal ,2006) ، ويعتمد الاتصال التنموي بالمشاركة على الحوار ويسمح بتبادل التصورات والمعلومات والآراء بين مختلف أصحاب المصلحة، ويسعى لتمكينهم خاصة لأولئك الذين هم أكثر ضعفًا وتهميشًا، فهو ليس مجرد وسيلة لتبادل المعلومات والخبرات بل يسعى أيضا لتوليد المعارف الجديدة التي تهدف لمعالجة الأوضاع التي تحتاج إلى تحسين (Tufte & Mefalopulos 2009) .

وعرف **"البنك الدولي" (The World Bank)** الاتصال التنموي على أنه "حقل متعدد التخصصات يعتمد على البحوث التطبيقية التي تساعد على بناء التوافق في الآراء بين المشاركين، وكذلك تسهل من تبادل المعارف لتحقيق التغيير الإيجابي في مبادرات التنمية، وهو لا يقتصر فقط على نشر المعلومات بصورة فعالة بل يقوم أيضًا على استخدام البحوث التطبيقية والاتصال في اتجاهين بين أصحاب المصلحة، وهو أيضا أداة محورية للإدارة تساعد على تقييم الفرص والمخاطر الاجتماعية والسياسية" (Mefalopulos,2008) .

تساهم آليات الاتصال التنموي في:

- تمكين الفقراء من النساء والرجال من المشاركة في الحوار العام ورسم السياسات.
- إبداء آرائهم في أداء المؤسسات الحكومية والمسئولين الحكوميين.
- رفع درجة الوعي لدى الفئات الضعيفة والمهمشة.
- تقوية أصوات الفئات الضعيفة والمهمشة.

- خلق بيئة مناسبة للمواطنين للمناقشة والحوار والعمل (UNDP,2009)
- التخفيف من حدة الفقر.
- التخفيف من حدة الاستبعاد الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة (Tufte & Mefalopulos,2009)
- تيسير الحوار وتبادل الأفكار بين مختلف الأفراد و الجماعات، ويفترض ذلك التفهم الجيد والمسبق للأوضاع المحلية.
- تشجيع التفكير في مشكلات التنمية المحلية والحلول الممكنة لها.
- دعم إعداد وتنفيذ الأفعال الواقعية لتنفيذ الحلول التي يمكن تحديدها وذلك من خلال تشجيع الجماعات المحلية المعنية على تبادل وجهات النظر.
- دعم جهود بناء الوعي والتحفيز والتعليم وتنفيذ الخطط التنموية باستخدام إستراتيجيات الاتصال الملائمة لكل جماعة من المشاركين.
- ضمان التداول الفعال للمعلومات بين المشاركين.
- دعم صنع القرار.
- تطوير التعاون المحلي والشراكة من خلال تأسيس التحالفات مع الشخصيات المرجعية والوكالات والقيام بدور المتابع بين الجماعات وشركائهم.

ويعتمد هذا المنهج على الأدوات الآتية:

- تيسير التعليم: حيث إن الهدف من العمل التنموي هو اكتساب المعرفة أو تطوير المهارات أو معرفة الكيفية التي سوف يسمح للمشاركين من خلالها بتنفيذ مبادراتهم التنموية.
- إدارة المناقشات: ذلك من خلال الإصغاء الجيد لوجهات النظر المختلفة التي يتم التعبير عنها ويخلق الفرص لتبادلها ويشجع المشاركين على ذكر آرائهم.
- تنسيق المعلومات: حيث يجب إتاحة المعلومات في شكل يتلاءم مع خصائص المشاركين في الاتصال(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، ٢٠٠٢)

ب) التعلم الاجتماعي (Social Learning):

يعود الفضل الأكبر في الاهتمام بموضوع التعلم عن طريق المحاكاة إلى **باندورا (Bandura)** الذي لخص تجاربة الأولية في بحث قدمه إلى ندوة **نبراسكا** يحمل عنوان التعلم الاجتماعي من خلال المحاكاة (Social Learning Through Imitation)، حيث قدم باندورا مفهوما للتعلم الاجتماعي (إم غازدا واخرون ، ١٩٨٦) "يشير إلى تعلم الأفراد في البيئة الاجتماعية من خلال الملاحظة والمحاكاة مع الآخرين" (Craps et al,2007)

ويرى باندورا أن هناك عملية التعلم تمر بثلاثة أنماط مختلفة وهي:

- التعلم عن طريق المحاكاة: تعلم أنماط سلوك جديدة عن طريق تكرار السلوك المشاهد.
- التعلم من خلال النتائج المترتبة على سلوك الآخرين: تعلم أنماط سلوك جديدة من خلال متابعة الآثار الإيجابية والسلبية لاتجاهات الآخرين وتصرفاتهم في المواقف المختلفة.
- تفعيل الأنماط المألوفة من السلوك (Winkler,2010)

في حين يرى **أشلي هيلي (Ashley Healy)** أن مفهوم التعلم الاجتماعي يتكون من كلمتين الأولى التعلم الذي يعني ببساطة عملية التحول من عدم المعرفة إلى المعرفة، والثانية "الاجتماعي" وهي جانب من جوانب التعلم يعتمد على التفاعل البشري، ولذلك فالتعلم الاجتماعي يعتمد على المحادثات والمشاركة النشطة من الأفراد داخل المجتمعات المحلية (Healy,2009).

وينظر للتعلم الاجتماعي في سياق المشاركة العامة على أنه "العملية التي يستطيع من خلالها المواطنون المشاركة بفعالية في وضع الحلول للمشكلة أو القرار الذي يؤثر على مجتمعهم، على أن تكون هذه الحلول مقبولة لكافة الأطراف المنخرطة في المشاركة الشعبية"، وفي سياق هذا يهتم التعلم الاجتماعي بعنصرين أساسيين هما (زيادة المعارف، التنمية الأخلاقية).

الأول- زيادة المعارف: حيث يكتسب المشاركون (التعرف على المشكلة وتحديدها ووضع الحلول الممكنة لها – والتعرف على تأثير المشكلة على الآخرين واهتمامهم بها – وكذلك التعرف على وسائل الاتصال اللازمة للتوصل إلى الاتفاق في الآراء مع الآخرين – التفكير في المشكلة من خلال دمج كل ما سبق).

الثاني-التنمية الأخلاقية: تشمل (تنمية الشعور باحترام الذات والمسئولية عن الذات والآخرين بحيث يتصرف الفرد وفق مع تقتضيه المصلحة الجماعية بغض النظر عن المصالح والأهواء الشخصية، القدرة على تقبل وجهة نظر الآخرين، تنمية التفكير الأخلاقي ومهارات حل المشكلة، تنمية الشعور بالتضامن مع الجماعة، تعلم كيفية دمج المعارف الجديدة في السلوك والاتجاهات الخاصة بالفرد، تعلم كيفية التعاون مع الآخرين في حل المشكلات المجتمعية) (Justice,2001) .

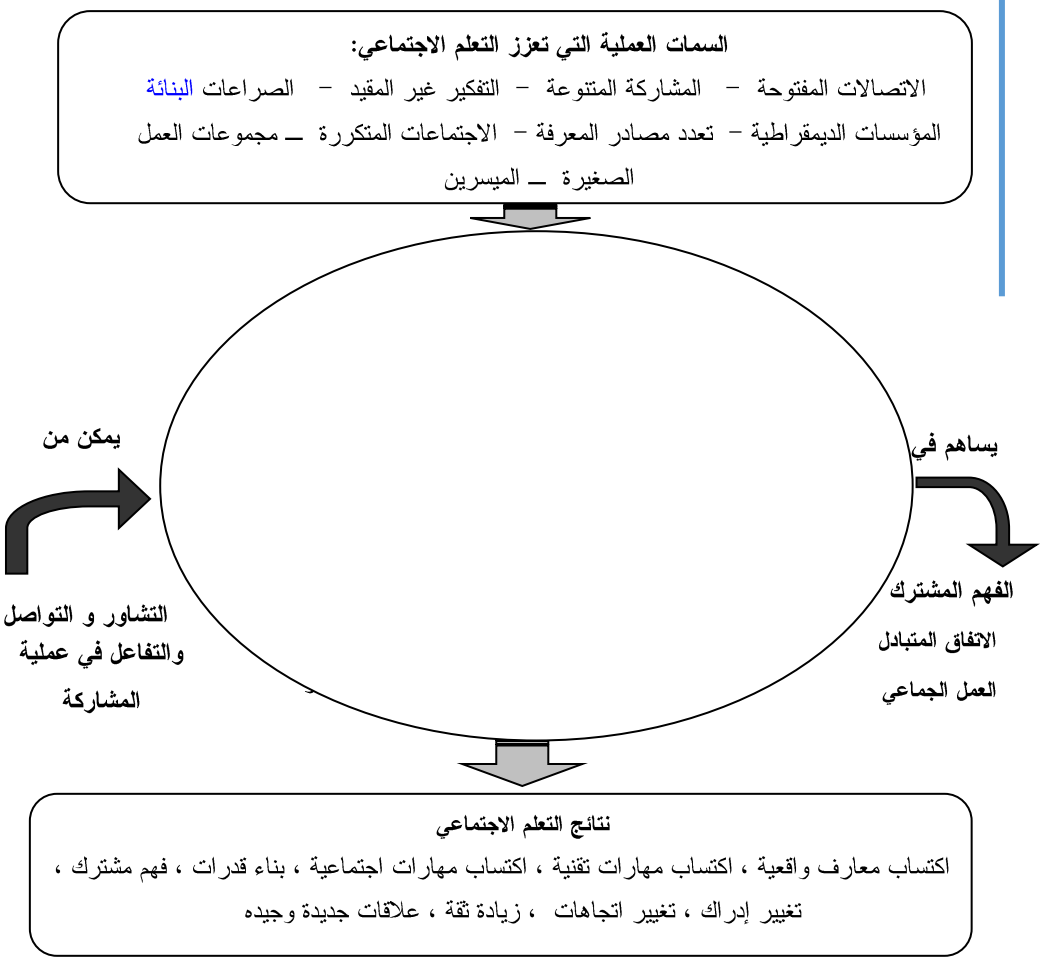

شكل رقم (٣) يوضح دور التشاور والتعلم الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية

(Schusler & Decker ,2003)

يوضح الشكل السابق أن التشاور يمكن من التعلم الاجتماعي الذي يسهم بدوره في تنمية المجتمعات المحلية من خلال المشاركة في الإدارة عن طريق تحديد هدف مشترك وتطوير علاقات التعاون.

ويساهم التعلم الاجتماعي في:

- بناء الثقة بين المشاركين، حيث ثبتت دراسة **ستيفن وسيلين (Steve W. Selin)** أنه هدف اجتماعي مهم للتخطيط بالمشاركة في مجـــالات البيئـــة والمـــوارد الطبيعية (Selin et al,2007)
- زيادة الوعي البيئي بين المواطنين.
- تحديد وفهم المشكلات والعلاقات فيما بينها.
- العمل بشكل إيجابي وتعاوني من أجل حل المشكلات المجتمعية(Glasser,2010)

اللامركزية والتنمية المحلية:

تسعى كثير من البلدان إلى تطبيق اللامركزية (سياسات تفويض الصلاحيات والمسئوليات للحكومات المحلية) باعتبارها واحدة من مبادئ الحكم الرشيد، وجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، فضلا عن أن أنشطة التنمية المختلفة والحكم اللامركزي توفر البيئة المواتية والمناخ الملائم لأصحاب المصلحة والجهات الفاعلة على المستوى المحلي لتعزيز الديمقراطية وتمكين المواطنين والحد من الفقر (Kauzya,2005).

وجوهر اللامركزية يكمن في استجابتها للاحتياجات وإنتاجها للخدمات التي تقابلها، وسرعة التنفيذ وكذلك القنوات المباشرة للاتصال بين المسئولين والمستهدفين أو المقدمين للخدمة والمستفيدين منها، وهذا يشير إلى أن المشاركة على المستوى المحلي تساهم في تنمية المجتمعات المحلية لأن التنمية وفقا لذلك تتحدد من جانب السكان المحليين أنفسهم، واللامركزية كمصطلح يثير العديد من التناقضات، فتشير أحياناً إلى الأفكار الجماعية للديمقراطية أو التمكين، بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها الاشتراكية، وأصبحت اللامركزية مبدأ أساسيًّا هامًّا يحمل في طياته إعادة ترتيب الحيز السياسي وتنشيط المستوى المحلي من حيث المسائلة والاختيار.

واللامركزية في أبسط معانيها تعني نقل التخطيط وصنع القرار أو السلطة الإدارية من الحكومة المركزية للمنظمات العاملة في الميدان بالمستويات المحلية (وحدات الإدارة المحلية) أو التي تتمتع بحكم شبه ذاتي، واللامركزية وفقا لذلك تركز على القطاع التطوعي، بينما ترى "شيما وروندنيلي" أن اللامركزية تصنع النماذج التنظيمية الآتية

"عدم التركيز على الإدارة – المنظمات شبه المستقلة أو شبه الحكومية – نقل بعض المهام من الحكومة إلى مؤسسات غير حكومية) (Mohan & Stokke, 2000)

و**اللامركزية الديمقراطية** (اللامركزية السياسية) يشار إليها على أنها نقل السلطات والصلاحيات إلى الحكومات المحلية المنتخبة بحيث تكون خاضعة للمحاسبة من السكان المحليين، واللامركزية الديمقراطية تهدف إلى زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار على المستوى المحلي، وهي شكل مؤسسي للنهج التشاركي في التخطيط (Singawinata,2006) .

كما تشير اللامركزية إلى نقل مسئولية تخطيط الخدمات العامة من الحكومة المركزية وإنشائها وتمويلها وإدارتها إلى وحدات أو هيئات عامة شبة مستقلة، أو إلى هيئات إقليمية أو محلية ذات صلاحيات تتصل بالخدمات العامة، وتأخذ اللامركزية الإدارية ثلاث صور هي: إلغاء تركيز السلطات، تفويض السلطات، نقل السلطات، وتقوم اللامركزية على عناصر أساسية منها المشاركة والمسائلة (لجنة الشفافية والنزاهة، ٢٠٠٨)

وفي ضوء سياسات اللامركزية يمكن وضع إطار للتنمية المحلية يستند على أساس مفاهيمي بسيط ولغة مشتركة لدمج الإستراتيجيات والأساليب المختلفة للتنمية المحلية، في أربعة عناصر أساسية هي التمكين والحكم المحلي وتوفير الخدمات ونمو القطاع الخاص في ضوء السياسة القومية والبيئة المؤسسية، وتعزيز القدرات والموارد، وهذا الإطار يصف تأثير هذه العناصر في التنمية المحلية.

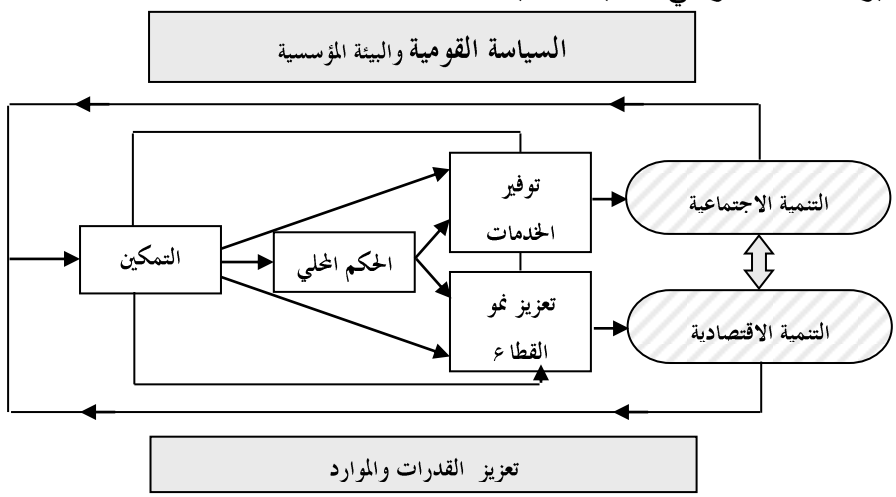

شكل رقم (٤) إطار التنمية المحلية

العناصر الأساسية (Core Elements):

– **التمكين (Empowerment):** التمكين يزيد من الفرص المتاحة أمام المواطنين، وكذلك قدرتهم على التعبير عن هذه الخبرات وتحقيقها، و تحويلها إلى نتائج وأفعال مرغوبة، وقدرات المواطنين على المشاركة بفعالية في التنمية المحلية تُحدد ليس فقط في ضوء الموارد الفردية، ولكن أيضا في ضوء رأس المال الاجتماعي الذي يعد الدعامة الأساسية للعمل الجماعي، و تمكين المواطنين في سياق التنمية المحلية يتطلب زيادة كمية ونوعية الفرص المتاحة أمامهم للمشاركة في الحكم المحلي وتقديم الخدمات المحلية، ولذلك فالمواطنون في حاجة لتوفير الفرص التي تضمن لهم التأثير في العمليات المتعلقة بالتخطيط والسياسات المحلية وأنظمة صنع القرار، وآليات المحاسبية، كي تزيد الصلة بين صانعي القرار والمواطنين، ولمشاركة المواطنين بفعالية في تقديم الخدمات العامة فالأمر يتطلب توفير الفرص التي تكفل لهم التأثير في تعبئة الموارد وإدارتها حتى تخرج الخدمة تتفق مع احتياجاتهم وتطلعاتهم، وتسعي إستراتيجيات التمكين إلى معالجة أوجه القصور في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعوق الفئات الفقيرة والمهمشة من المشاركة في عمليات التخطيط ووضع السياسات المحلية وتقديم الخدمات.

– **الحكم المحلي (Local governance):** هو الوسيلة التي يتم من خلالها تنظيم السلطة والشرعية واستخدامها نيابة عن سكان المجتمع المحلي من خلال عمليات التخطيط وصنع القرار والمحاسبية، والحكم المحلي لا يشمل فقط الحكومات المحلية وغيرها من هيئات القطاع العام بل يشتمل أيضًا على مجموعات متنوعة من المؤسسات المجتمعية والمجتمع المدني التي تنظم المواطنين للعمل بشكل جماعي.

– **توفير الخدمات المحلية (Local service provision):** وتشمل أنظمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي المنوطة بتعبئة الموارد وإدارتها ، وتوفير الخدمات، والمرافق العامة. تعبئة الموارد المجتمعية لتمويل التنمية المحلية بشكل يسهم في استدامة التمكين والحكم فضلا عن توفير الخدمات.

– **نمو القطاع الخاص (Private sector growth):** على المستوى المحلي يتطلب تحسين البنية التحتية للاقتصاد والخدمات، وتعزيز القدرات البشرية ورأس المال الاجتماعي للمؤسسات، وتوفير مناخ ملائم للعمل.

العناصر التمكينية (Enabling elements):

– **البيئة السياسية والمؤسسية** للتنمية المحلية تشمل المؤسسات الرسمية والنظم التنظيمية مثل القوانين والسياسات الحكومية، كذلك القيم والمعايير والممارسات الاجتماعية التي تؤثر على قرارات الناس وسلوكهم.

– **تعزيز القدرات:** يتضمن توفير مؤسسات محلية يستطيع من خلالها المواطنين والمجتمعات المحلية المشاركة بفعالية في التنمية المحلية، فضلا عن تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي والتنظيمي.

– **تحويل الموارد للفاعلين المحليين** "القطاع العام والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي"، وتشتمل على توفير الاستثمار والتمويل اللازم لدعم التدريب والمساعدة التقنية والمعلومات.

الآثار (Impacts):

– **أثار التنمية المحلية** لا تشمل فقط إدخال تحسينات على الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية ولكن أيضًا تراكم رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي.

يمكن دعم التنمية المحلية من خلال:

– تنفيذ القوانين والسياسات والإجراءات الداعمة لشمولية المشاركة والحكم اللامركزي وتمكين المجتمعات المحلية، وخلق بيئة مواتية للقطاع الخاص.

– تعزيز المجتمع المدني من خلال تعزيز رأس المال الاجتماعي والعمل الجماعي، وتعزيز قيم المشاركة والمساواة والمحاسبية والمسئولية المحلية.

– تعزيز القدرات المحلية من خلال الاستثمار في دعم القدرات الإدارية والتقنية لكل من القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية.

تعزيز فرص الحصول على الموارد سواء التمويل أو المعلومات بين الحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص (Helling et al,2005)

التخطيط بالمشاركة والتنمية المجتمعية المستدامة:

يرتكز التخطيط بالمشاركة للتنمية المجتمعية المستدامة على مشاركة المجتمع المحلي في تحديد الأهداف وجمع المعلومات وتحليلها واتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج ومتابعتها وتقييمها، فهو يسعي لإيجاد إجابة على التحدي المتمثل في إيجاد سبل لتحقيق إدارة فعالة للنمو والتخطيط للمستقبل دون تعريض نوعية حياة الأجيال المقبلة للخطر، و يفترض أن اتخاذ القرارات بشأن إدارة النمو والتنمية في المستقبل معقدة للغاية ويعتبرها جزء لا يتجزأ من ديناميات النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، كما يفترض أيضا أن المجتمعات المحلية بداخلها العديد من التعقيدات الخاصة بقيم المواطنين واتجاهاتهم، والقوة النسبية لمجموعات أصحاب المصلحة المتأثرين بهذه القرارات (Seitz,2001).

والتنمية المستدامة كمصطلح اكتسبت اهتماما عالميا كبيرًا بعد ظهور تقرير لجنة **(Brudtland)** "مستقبلنا المشترك" **(Our Common Future)** الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧م، حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها (مهنا ، ٢٠٠٩) "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم (فاخر ، ٢٠٠٨) ، ويقصد بها أيضًا: "التنمية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية والتي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها في نفس الوقت" (سويدان ، ٢٠٠٥) .

والتنمية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب، وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا. وهي أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة، لا بتدميرها، ويمكن البشر بدلا من تهميشهم. وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء، ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم، ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم، وهي منهج للتنمية يدافع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمرأة والطفل (السنبل ، ٢٠٠١) .

وتعتمد التنمية المستدامة على فلسفة تتحد فيما يلي:

- إن للإنسان الحق في الحياة بمستوى لائق حاضرًا ومستقبلاً، في إطار تنمية حقيقية.
- ليس من حق الإنسان في المجتمع تبديد أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية ومستقبلها.
- تتوقف استمرارية التنمية وتواصلها في المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد الطبيعية وتنميتها، ومن ثم فإن الإنسان في المجتمع من أهم موارده وثرواته، ومن هنا يجب التركيز على التنمية البشرية في المجتمع كمدخل أساسي وضروري لإحداث التنمية المتواصلة أو المستمرة.
- ضرورة حماية البيئة والمحافظة على تواصل العمل بها وتأمين التوازن البيئي الطبيعي من حيث عمليات البناء والهدم.
- شبكات الأمان الاجتماعي: وجود ترتيبات كافية لرعاية الضحايا المؤقتين لقوى السوق من أجل الاستثمار البشري، وإعادة ترتيب العاملين، والوصول إلى الفرص الإنمائية، وكذلك وجود دعم أكثر لفئات مثل المعوقين والمسنين(عبد الله ، ٢٠١١)

وفيما يلي المبادئ الرئيسة للتنمية المستدامة التي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها:

- **الإنصاف:** أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
- **التمكين:** أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
- **حسن الإدارة والمساءلة:** أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.
- **التضامن:** بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات :

- للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.
- لعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة.

لتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول (السنبل ، ٢٠٠١)

نتائج الدراسة

أ- وصف البيانات الأولية لعينة الدراسة:

١- توزيع عينة الدراسة وفق للنوع:

شكل رقـــــــــــــــم (٥)

يوضح نسبة الذكور والإناث من عينة الدراسة ن = ١١٥

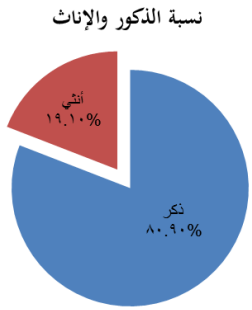

يتضح من الشكل رقم (٥) السابق الخاص بتوزيع مفردات عينة الدراسة (اعضاء المجالس الشعبية المحلية) بالنسبة للنوع أن عدد الذكور اعلي من عدد الإناث حيث بلغ عددهم ٩٣ بنسبة ٨٠.٩% ويأتي بعدها نسبة الإناث حيث بلغ عددهم ٢٢ بنسبة ١٩.١% وذلك يدل علي أن أغلبية أعضاء المجالس الشعبية المحلية من الذكور .

٢- توزيع العينة وفق العمر الزمني:

شكل رقـــــــــــــــم (٦)

يوضح السن بالنسبة لمفردات عينة الدراسة ن = ١١٥

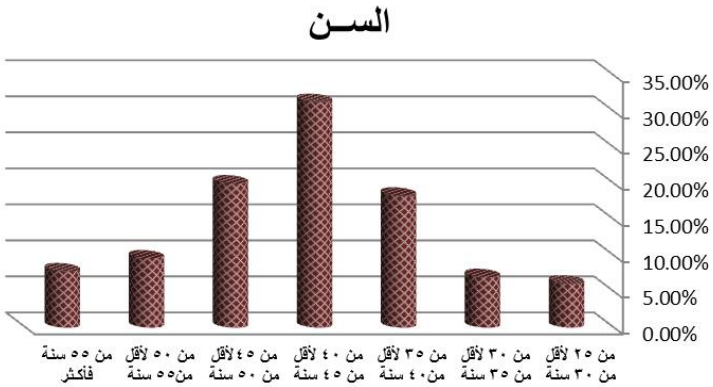

يتبين من الشكل رقم (٦) الخاص بتوزيع عينة الدراسة علي فئات السن المختلفة، أن الغالبية العظمي من عينة الدراسة تقع أعمارهم من ٤٠ لأقل من ٤٥ سنة وقد بلغت نسبتهم ٣١.٣% ، ويليها الفئة العمرية التي تقع بين ٤٥ لأقل من ٥٠ سنة وتمثل نسبتهم ٢٠% ، أما الفئة العمرية من ٣٥ لأقل من ٤٠ سنة فقد بلغت نسبتهم ١٨.٣% بعدد ٢١ مفرده ، ويليها الفئة العمرية من ٥٠ لأقل من ٥٥ سنة وعددهم ١١ بنسبة ٩.٦% ، ويليهم الفئة العمرية من ٥٥ سنة فأكثر بنسبة ٧.٨% ، بينما جاءت الفئة

العمرية من ٣٠لاقل من ٣٥ في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة ٧% ، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب الفئة العمرية من ٢٥ لأقل من ٣٠ بنسبة ٦.١% .

وتدل هذه النسب علي استحواذ كبار السن علي غالبية المقاعد المخصصة للمجلس الشعبي المحلي وتهميش دور الشباب حيث أتوا في المرتبة الأخيرة .

٣- توزيع العينة وفق محل إقامة العينة:

شكل رقم (٧)

يوضح محل إقامة مفردات عينة الدراسة ن = ١١٥

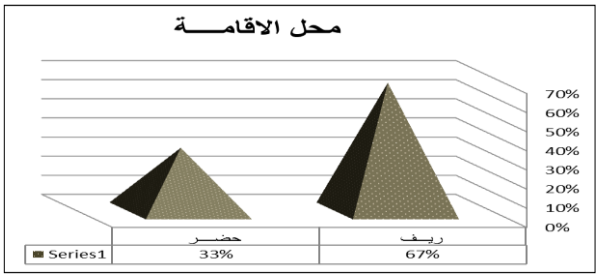

يتضح من الشكل رقم (٧) الخاص بتوزيع مفردات عينة الدراسة بالنسبة لمحل الإقامة أن عدد الأعضاء المقيمين بالريف اعلي من عدد الأعضاء المقيمين بالحضر حيث بلغت نسبتهم ٦٧% ، بينما بلغت نسبة الأعضاء المقيمين بالحضر ٣٣% .

٤- توزيع العينة وفق المؤهل الدراسي:

شكل رقم (٨)

يوضح الحالة التعليمية لمفردات عينة الدراسة ن = ١١٥

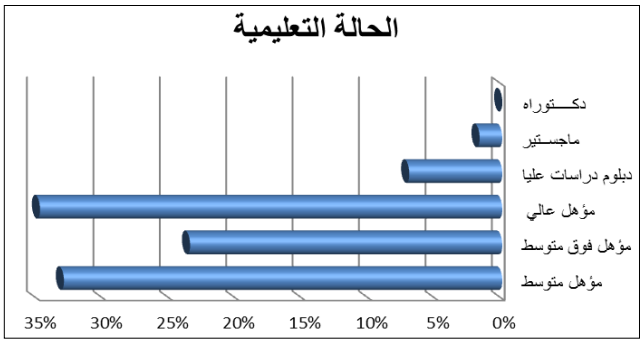

يتبين من الشكل رقم (٨) والخاص بتوزيع مفردات عينة الدراسة بناء الحالة التعليمية بأن الغالبية العظمي لعينة الدراسة ممن يحملون مؤهل عالي بنسبة ٣٤.٨% ، ويليهم الحاصلون علي مؤهل متوسط بنسبة ٣٣% ، وجاء بعدهم الحاصلون علي مؤهل فوق متوسط بنسبة ٢٣.٥% ، ثم بعد ذلك الحاصلون علي دبلوم دراسات عليا بنسبة ٧% ، وتأتي في المرتبة الأخيرة

الحاصلون علي الماجستير بنسبة ١.٧% ، في حين لا يتواجد بين عينة الدراسة أي من الحاصلين علي درجة الدكتوراه .

٥- توزيع العينة وفق الوظيفة:

شكل رقم (٩)

يوضح طبيعة وظيفة مفردات عينة الدراسة ن = ١١٥

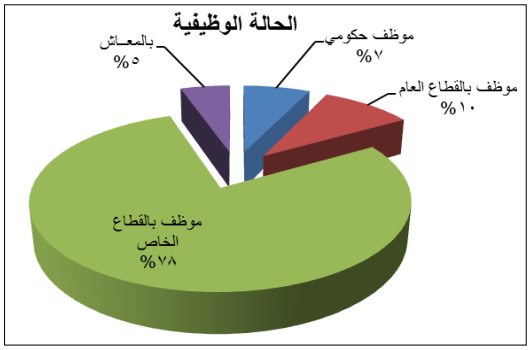

يوضح الشكل رقم(٩) و الخاص بتوزيع مفردات عينة الدراسة بناء علي الوظيفة أو المهنة أن الغالبية العظمي منهم يعملون بالقطاع الخاص بنسبة ٧٨.٣% ، ويليهم العاملين بالقطاع العام بنسبة ٩.٦ % بعدد ١١ مفرده ، ثم يليهم العاملين بالقطاع الحكومي بنسبة ٧ % بعدد ٨ مفرده ، ثم المحالين للمعاش بنسبة ٥.٢% وعددهم ٦ مفردة .

٦- توزيع العينة وفق التمثيل في المجلس الشعبي المحلي:

شكل رقم (١٠)

يوضح عدد مرات تمثيل مفردات الدراسة بالمجلس الشعبي المحلي بمحافظة الفيوم

ن = ١١٥

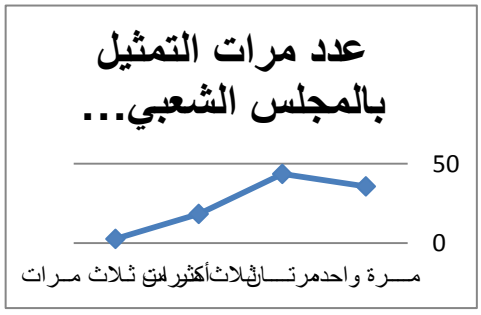

يوضح الشكل رقم(١٠) و الخاص بتوزيع مفردات عينة الدراسة بناء علي عدد مرات تمثيل العضو بالمجلس الشعبي المحلي بأن الأعضاء الذين مثلو مرتين في المجلس الشعبي المحلي في المرتبة الأولي بنسبة ٤٣.٥% ، يليهم الأعضاء الذين مثلو لمرة واحدة بنسبة ٣٥.٧% ، بينما جاء من مثلو لثلاث مرات في المرتبة الثالثة بنسبة ١٨.٣% ، في حين جاء من مثلو لأكثر من ثلاث مرات في المرتبة الأخيرة بنسبة ٢.٦% .

٧ ــ توزيع العينة وفق نوع المشاركة بمنظمات المجتمع المدني :

شكل رقـــــــــــــــم (١١)

يوضح مشاركة اعضاء المجلس الشعبي المحلي بمنظمات المجتمع المدني ن = ١١٥

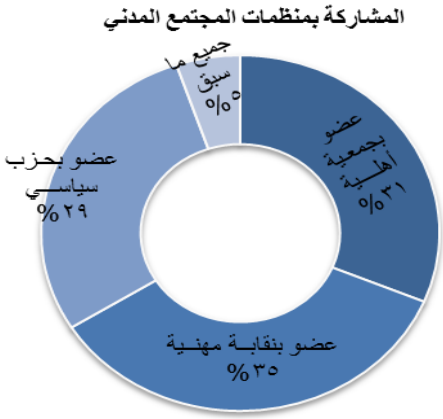

يوضح الشكل رقم(١١) و الخاص بتوزيع مفردات عينة الدراسة بناء علي مشاركة اعضاء المجلس الشعبي المحلي بمنظمات المجتمع المدني بأن الأعضاء المشاركين بالنقابات المهنية جاؤا في المرتبة الالي بنسبة ٣٤.٨% ، يليهم الأعضاء المشاركين بجمعيات اهلية بنسبة ٣١.٣% ، بينما جاء المشاركين في حزب سياسي في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٨.٧% ، في حين جاء المشاركين في جميع ما سبق في المرتبة الأخيرة بنسبة ٥.٢% .

٨- توزيع العينة وفق حجم المشاركة في لجان المجالس الشعبية:

شكل رقـــــــــــــــم (١٢)

يوضح عدد اللجان التي شارك فيها مفردات عينة الدراســـــــــــــــة بالمجلس الشعبي المحلي بمحافظة الفيوم ن = ١١٥

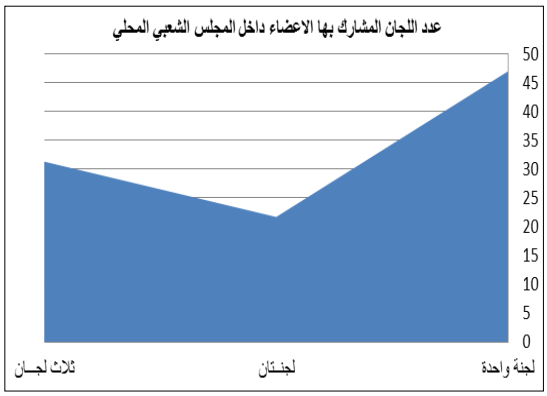

يوضح الجدول رقم(١٢) و الخاص بتوزيع مفردات عينة الدراسة بناء علي عدد اللجان التي شارك فيها الأعضاء داخل المجلس الشعبي المحلي بأن الأعضاء الذين شاركوا في لجنة واحدة احتلوا المرتبة الأولي بنسبة ٤٧.٢% ، يليهم الأعضاء الذين شاركوا ثلاث لجان بنسبة ٢٩.٢% ، وجاء في المرتبة الأخيرة الذين شاركوا في لجنتان ونسبتهم ٢٣.٦%.

جدول رقـــم (٧)

يوضح درجة كل مبحوث بالنسبة للدرجة الكلية للمقياس " مقسمة فئات " ن = ١١٥

الفئة	عدد المبحوثين		الترتيب
	ك	%	
٤٠٥ ــ ٤٢٨ درجة	٥	% ٤.٣٥	٧
٤٢٩ ــ ٤٥٢ درجة	١٧	%١٤.٧٨	٣
٤٥٣ ــ ٤٧٦ درجة	١٥	%١٣.٠٤	٤
٤٧٧ ــ ٥٠٠ درجة	٢٨	%٢٤.٣٥	١
٥٠١ ــ ٥٢٤ درجة	١٠	%٨.٧٠	٥
٥٢٥ ــ ٥٤٨ درجة	٢٢	%١٩.١٣	٢
٥٤٩ ــ ٥٧٢ درجة	٩	%٧.٨٣	٦
٥٧٣ ــ ٥٩٦ درجة	٤	%٣.٤٨	٨
٥٩٧ ــ ٦٢٠ درجة	٢	%١.٧٤	١٠
٦٢١ ــ ٦٤٤ درجة	٣	%٢.٦١	٩

- الدرجة الكلية العظمي للمقياس = ٦٦٠ درجة .
- اكبر درجة حصل عليها المبحوثين = ٦٣٣
- اصغر درجة حصل عليها المبحوثين = ٤٠٥
- وتم توزيع الدرجات التي حصل عليها المبحوثين بناء علي تحديد طول المجموعة عن طريق : طرح اكبر درجة حصل المبحوثين – اصغر درجة حصل عليها المبحوثين كالتالي :

٦٣٣ – ٤٠٥ = ٢٢٨

- تحديد طول المجموعة بقسمة الناتج علي عدد المجموعات المراد تقسيم المبحوثين عليها .

٢٢٨ ÷ ١٠ = ٢٣ مفرده وذلك يمثل طول المجموعة

باستعراض **بيانات الجدول رقم (٧)** يتضح انه :

جاء في المرتبة الأولي من حصلوا علـــي (٤٧٧ ــ ٥٠٠ درجـــة) وكـــان عـــدد المبحوثين داخل هذه الفئة (٢٨) مبحوثاً وهي اعلي نسبة في المبحوثين وتشير درجـــات استجابات هذه الفئة إلي أن استجاباتهم الموجبة جاءت اكبر من السالبة ، في حين جـــاءت

المرتبة الأخيرة من نصيب الفئة (٥٩٧ ــ ٦٢٠ درجة) وكان عدد المبحوثين داخل هذه الفئة (٢) مبحوثا وهي اقل نسبة في عدد المبحوثين .

- **اسفرت نتائج الدراسة الخاصة بالإجابة عن التساؤل الاول والمتعلق بأهمية التخطيط بالمشاركة في التخطيط للتنمية المحلية سواء بالنسبة(لأعضاء المجالس الشعبية المحلية، او المواطنين انفسهم):**

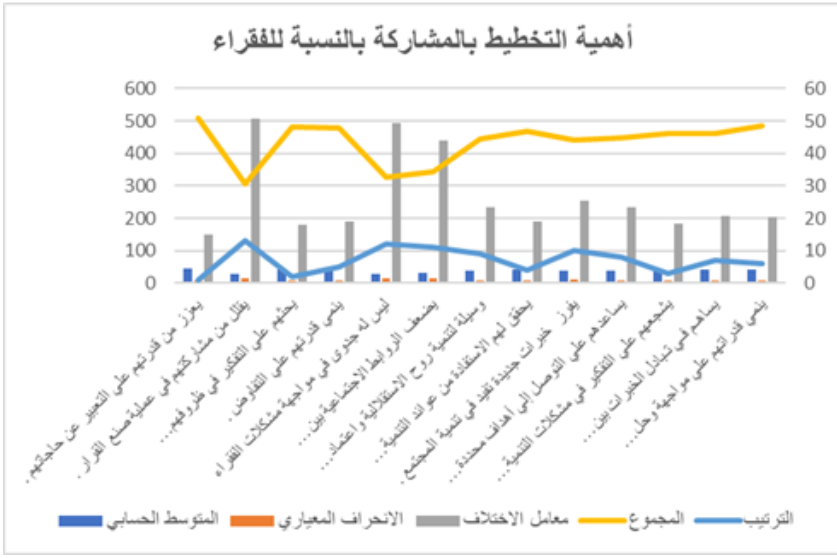

شكل رقم (١٣)

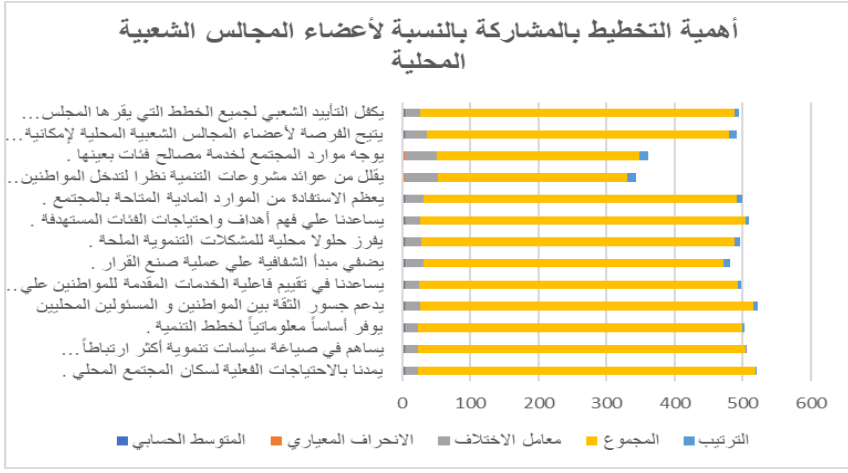

شكل رقم (١٤)

حيث أجابت الدراسة عن التساؤل الأول وأكدت النتائج علي

- أن التخطيط بالمشاركة يعزز من قدرة المواطنين علي التعبير عن حاجاتهم.
- كما يحثهم علي التفكير في ظروفهم وأوضاعهم المعيشية.
- بالإضافة الي انه ينمي من قدرتهم علي التفكير في مشكلات التنمية المحلية والحلول الممكنة لها.
- كما ينمي من قدرتهم علي التفاوض .
- كما انه يمد اعضاء المجالس الشعبية المحلية بالاحتياجات الفعلية لسكان المجتمع المحلي.
- بالإضافة الي انه يوفر اساساً معلوماتياً لخطط التنمية بشكل يسهم في صياغة سياسات تنموية اكثر ارتباطاً باحتياجاتهم.
- كما انه احد الاساليب الهامة في تقييم فاعلية الخدمات المقدمة للمواطنين في المجتمع المحلي.

اما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني والخاص بالمعوقات التي تحول دون استخدام التخطيط بالمشاركة في التنمية المجتمعية المستدامة :

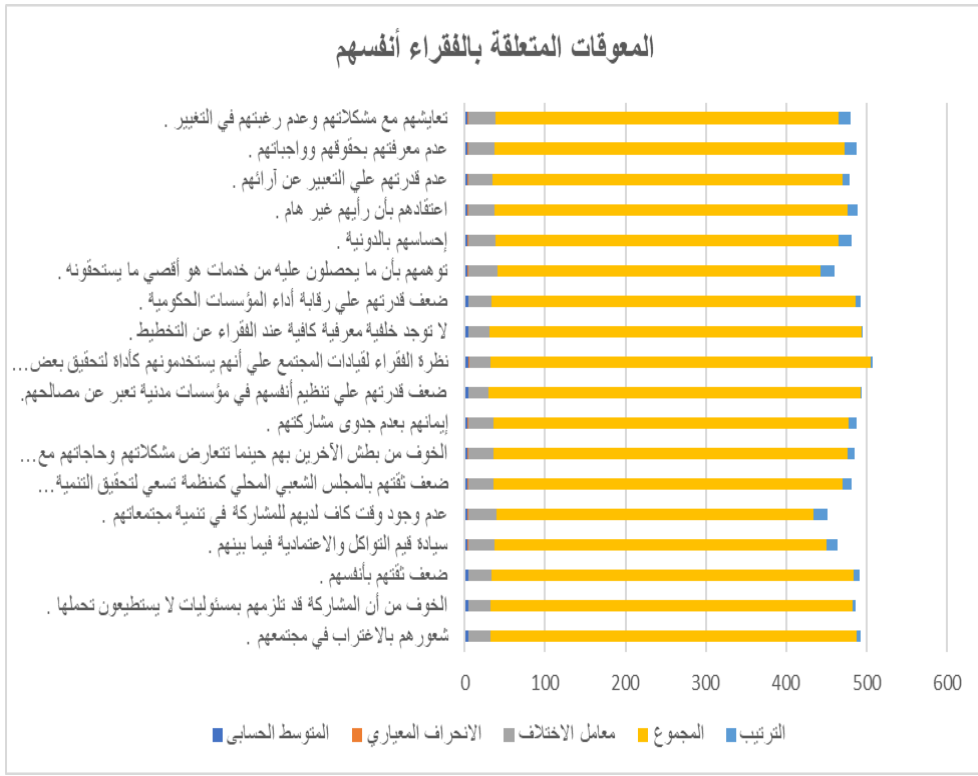

شكل رقم (١٥)

فقد بينت نتائج الدراسة ان المعوقات المتعلقة بالمواطنين انفسهم:

- تكمن في ضعف قدرتهم علي تنظيم أنفسهم في مؤسسات مدنية تعبر عن مصالحهم.
- وعدم وجود خلفية كافية لديهم عن التخطيط.

اما بالنسبة للمعوقات المتعلقة بالمجلس الشعبي المحلي فهي تتمحور في:

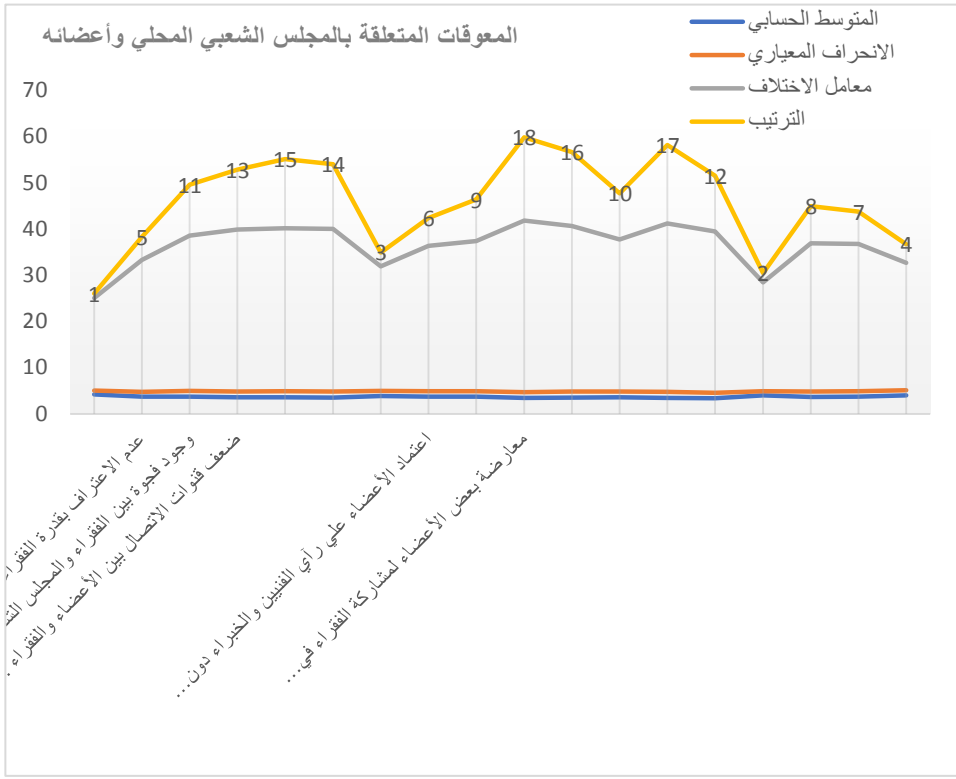

شكل رقم (١٦)

- عدم تدريبهم علي تقييم المشكلات التي يشعر بها المواطنون .
- بالإضافة الي ان الإجراءات الروتينية اللازمة لتنفيذ الخطط تعوق من مشاركة الموطنين في تنفيذها.
- وايضا اعتماد بعض الأعضاء علي آرائهم وخبراتهم أثناء وضع السياسات التنموية علي المستوي المحلي.

وفيما يتعلق بالمعوقات الخاصة بمدخل التخطيط بالمشاركة:

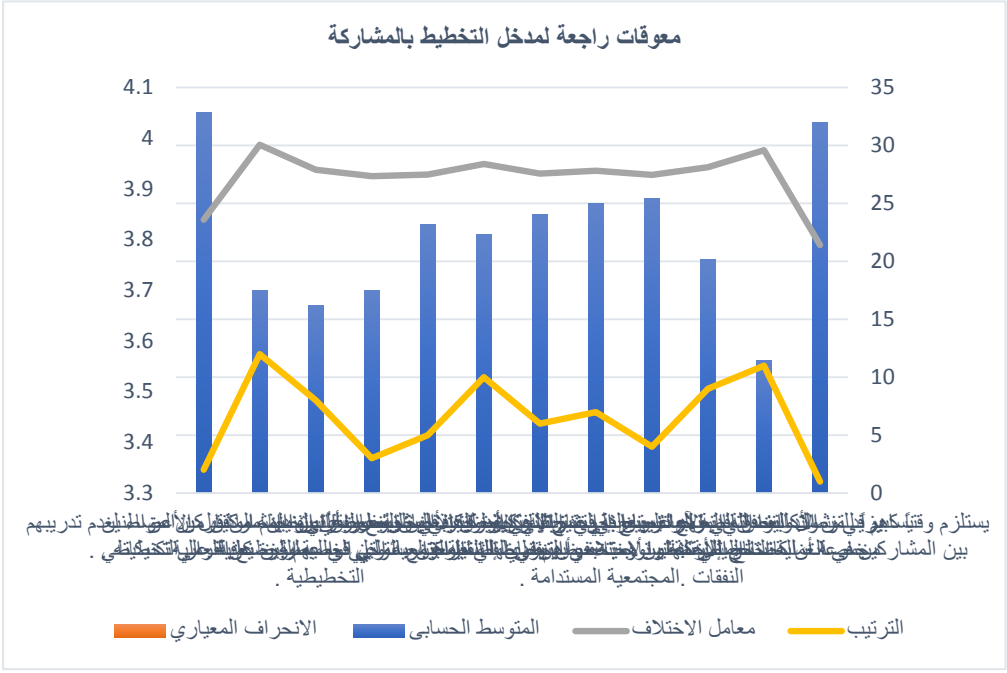

شكل رقم (١٧)

- فأجمع المبحوثين علي انه يستلزم وقتاً كبيراً للتوصل للتوافق في الآراء بين المشاركين في العملية التخطيطية.
- وكذلك صعوبة استخدامه من قبل الأعضاء لعدم تدريبهم بصورة كافية علي تكنيكاته.
- بالاضافة الي انهم يرون انه في بعض الأحيان يغفل رأي الفنيين مما قد يؤدي إلي ضعف مستوي العملية التخطيطية.

المراجع المستخدمة في الدراسة :

١) المراجع العربية

أبو النجا محمد العمري، مناهج في البحث الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ٢٠٠٩

أحمد الرفاعي غنيم: التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص٢٥٤.

أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠، ص٥٥٣.

أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية : نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٩، ص ٥٤ .

إسماعيل سراج الدين: الشباب والإصلاح والتحديث ، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٦،ص١١٨.

إقبال الأمير السمالوطي : التخطيط بالمشاركة في مصر ، القاهرة ، المطبعة الإسلامية الحديثة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٣ .

أماني عبد العزيز فاخر: الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي في الدول النامية،بحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، المجلد السادس عشر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيه ٢٠٠٨، ص٨٠.

أماني قنديل : بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية ، التقرير السنوي الخامس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ٢٠٠٥.

البنك الدولي : قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني ، ترجمة شبكة التنمية القابلة للاستمرار بيئيا واجتماعيا ، قطر ، ٢٠٠٥ ، ص ٢ ،ص ٧

البنك الدولي : مساندة المسائلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة ، البنك الدولي ، نوفمبر ، ٢٠١١ ، ص ١٢

جورج إم غازدا واخرون : نظريات التعليم : دراسة مقارنة ، ترجمة : علي حسين حجاج ، الكويت ، عالم المعرفة ، ج ٢ ، العدد (١٠٨) ، ١٩٨٦, ص ١٣٩ .

جورج لوتز وولف ليندر : البنى التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية ,جامعة بيرن، معهد العلوم السياسية ، سويسرا ، ٢٠٠٤, ص ٢٣

حسين عبد الحميد احمد: الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان" دراسة في علم الاجتماع السياسي",الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث,٢٠٠٦,ص١٣.

سليمان مهنا : التخطيط من اجل التنمية المستدامة ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد ٢٥ ، العدد الأول ، ٢٠٠٩، ص ٤٨٨.

سمير عبد الحميد عريقات وآخرون : لا مركزية التخطيط في المحافظات المصرية " برنامج اللامركزية وقضايا المحليات " ، مركز استشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٤.

سمير عبد الوهاب : المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية " الأدوار والعلاقات " ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥.

صدفة محمد محمود : العلاقة بين الدولة والمجتمع في اطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة ، رئاسة مجلس الوزراء ، مركز العقد الاجتماعي , موجز سياسات رقم (٣) ، يناير ٢٠٠٩ ، ص ٢

صلاح أحمد هاشم: العدالة والمجتمع المدنى "حالة مصر"، الهيئة العامة للكتاب ، مصر ، ٢٠٠٥ .

عامر خضير الكبيسي : دور الشفافية والمسائلة في الحد من الاداري في القطاعات الحكومية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، قسم العلوم الادارية ، الرياض ، ٢٠١٠، ص ١٤

عبد العزيز بن عبد الله السنبل : دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ،ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي " الأمن مسئولية الجميع" ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠١، ص ٩

عبد العزيز عبد الله مختار : التخطيط لتنمية المجتمع ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ,١٩٩٥ ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٧

قوت القلوب محمد فريد : تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية : استراتيجيات ، مهارات ، ادوار ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦١

لجنة الشفافية والنزاهة : التقرير الثاني " أولويات العمل والياته " ، وزارة التنمية المحلية ، جمهورية مصر العربية ، أغسطس ٢٠٠٨ ، ص٢٩

ماهر أبو المعاطي علي: تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤، ص٢٥٦.

محمد خليفة:إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر،جامعة جيجل ، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٨، ص ٤

محمد محمود سويدان: تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة ،بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثامن عشر، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أبريل ٢٠٠٥، ص٢٨٩.

مدحت أبو النصر: قواعد ومراحل البحث العلمي، ط١، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤، ص١٨٤.

مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية:من نشر المعلومات إلى مشاركة المجتمع: دليل المفسر للاتصال التنموي بالمشاركة ,وثيقة أدوات العلاقات العامة، القاهرة، مركز البحوث للتنمية الدولية بالتعاون مع مركز خدمات التنمية، العدد (١٢)، أكتوبر، ٢٠٠٢,ص ص١١: ١٣.

مروة ممدوح : اسلوب التخطيط بالمشاركة والتنمية الاقتصادية : امكانية التطبيق علي الحالة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ٢٠١١ ، ص ٣٢ .

نمر زكي شلبي عبد الله : معوقات التخطيط المحلي في استثمار الموارد المتاحة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة : دراسة وصفية مطبقة علي الوحدة المحلية لقرية بركة غطاس ،بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرين للخدمة الاجتماعية " الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية " ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٩-١٠ مارس ٢٠١١م، ص ٣٠١٠ .

نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن: قدرات الفقراء كمدخل لتنمية المجتمع المحلي "دراسة ميدانية مطبقة على المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي بالوحدة الاجتماعية بندر رابع حي جنوب بمحافظة الفيوم "،مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠٠٨، ص ٢ .

المراجع الاجنبية :

Adesopo, A. A. (2011). Inventing participatory planning and budgeting for participatory local governance in Nigeria. *International Journal of Business and social science*, *2*(7), 111-125.

Asian Regional Conference (2011) : Effective Local Governance: Accountability Participation & Inclusion (2-4 June Kathmandu, Nepal) 3 .

Asri, D. U., & No, J. T. S. (2005). Participatory planning toward an integrated transportation masterplan for Jabodetabek. In *Proceedings of the Eastern Asia Society for Transportation Studies* (Vol. 5, pp. 2308-2319).

Bart Pijnenburg and Isilda Nhantumbo(2002): Practical Notes " Participatory Development Interventions In Mozambique , Development in Practice , Vol 12 , N 2 , , p . 192

Bond, S. (2011). Negotiating a 'democratic ethos' moving beyond the agonistic–communicative divide. *Planning Theory*, *10*(2), 161-186.

Brinkerhoff, J. M. (2002). Assessing and improving partnership relationships and outcomes: a proposed framework. *Evaluation and program planning*, *25*(3), 215-231.

Brinkerhoff, J. M. (2003). Donor-funded government—NGO partnership for public service improvement: Cases from India and Pakistan. *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, *14*(1), 105-122.

Chinsinga, B. (2003). The participatory development approach under a microscope: the case of the poverty alleviation programme in Malawi.

Cornwall, A. (2003). Whose voices? Whose choices? Reflections on gender and participatory development. *World development*, *31*(8), 1325-1342.

Durongdej, S. (1997). Participatory planning in rural development: A case study in Nam Lang watershed, northern Thailand.

El Ansari, W., & Phillips, C. J. (2001). Empowering healthcare workers in Africa: partnerships in health—beyond the rhetoric towards a model. *Critical Public Health*, *11*(3), 231-252.

Esau, M. V. (2008). Contextualizing social capital, citizen participation and poverty through an examination of the Ward Committee Systemin Bonteheuwel in the Western Cape, South Africa. *Journal of Developing Societies*, *24*(3), 355-380.

Escarcega Gomes, V. (2010). *Participatory planning in community organizations: a study of best practices* (Master's thesis, Humboldt State University).

Fassin, Y. (2009). The stakeholder model refined. *Journal of business ethics*, *84*(1), 113-135.

Gedikli, B. (2009). The role of leadership in the success of participatory planning processes: Experience from Turkey. *European urban and regional studies*, *16*(2), 115-130.

Gedikli, B. (2009). The role of leadership in the success of participatory planning processes: Experience from Turkey. *European urban and regional studies*, *16*(2), 115-130.

Geoghegan, T., Renard, Y., & Brown, N. A. (2004). Guidelines for participatory planning: a manual for Caribbean natural resource managers and planners. *Caribbean Natural Resources Institute, Barataria*.

Geoghegan, T., Renard, Y., & Brown, N. A. (2004). Guidelines for participatory planning: a manual for Caribbean natural resource managers and planners. *Caribbean Natural Resources Institute, Barataria*.

Glasser, H. (2010). An early look at building a social learning for sustainability community of practice: RCE Grand Rapids' flagship project. *Journal of Education for Sustainable Development*, *4*(1), 61-72.

Healy, A. (2009, September). Communities of practice as a support function for social learning in distance learning programs. In *World Summit on Knowledge Society* (pp. 49-56). Springer, Berlin, Heidelberg.

Helling, A. L., Berthet, R. S., & Warren, D. (2005). *Linking community empowerment, decentralized governance, and public service provision through a local development framework*. Washington, DC: World Bank.

INNES, J. (2008). Decision support for forest management. Managing Forest Ecosystems Vol. 16.

Jain, S. P., & Polman, W. (2003). A handbook for trainers on participatory local development. *RAP publication*, 07.

Kangas, A., Kangas, J., & Kurttila, M. (2008). Group decision making and participatory planning. *Decision Support for Forest Management*, 145-172.

Kauzya, J. M. (2005). Decentralization: Prospects for peace, democracy and development. *Division for Public Administration and*

Development Management, United Nations Department of Economic and Social Affairs, Discussion Paper, 4.

Krek, A. (2005, April). Rational ignorance of the citizens in public participatory planning. In *10th symposium on Information-and communication technologies (ICT) in urban planning and spatial development and impacts of ICT on physical space, CORP* (Vol. 5, p. 420).

Luke Duggle (2009) : Participatory Planning Guidelines for Water Services Projects in Jiangsu, China ,United States Agency for International Development , 10 .

Majale, M. (2008). Employment creation through participatory urban planning and slum upgrading: The case of Kitale, Kenya. *Habitat International*, *32*(2), 270-282.

Marco Antonio Albornoz et all (2007): wellbeing towards in a source book for local government forest communities ,Center for International Forestry Research (CIFOR) , Kyoto University, Japan , 36 .

Matovu, G. (2006, September). Capacity building for participatory planning and budgeting in Africa: Initiatives and strategic perspectives. In *Presentation to the Pan African Conference of Ministers of Local Government, Maseru, Lesotho*.

Medel-Anonuevo, C. (1995). *Women, Education and Empowerment: Pathways towards Autonomy. UIE Studies 5*.

Mefalopulos, P. (2008). *Development communication sourcebook: Broadening the boundaries of communication*. World Bank Publications.

Megan Justice (2001) : Procedural Justice and Social Learning ,Planning Quarterly, September , 15 , 16 .

Merton, R., & Bateman, J. (2007). *Social inclusion: Its importance to mental health*. Mental Health Co-ordinating Council.

Michels, A. (2011). Innovations in democratic governance: how does citizen participation contribute to a better democracy?. *International Review of Administrative Sciences*, *77*(2), 275-293.

Mohan, G., & Stokke, K. (2000). Participatory development and empowerment: the dangers of localism. *Third world quarterly*, *21*(2), 247-268.

Mundial, B. (2007). Social Exclusion and the EU's Social Inclusion Agenda.

Murray, D. (2005). A critical analysis of communicative rationality as a theoretical underpinning for collaborative approaches to integrated resource and environmental management. *Environments*, *33*(2), 17.

Pahl-Wostl, C., Craps, M., Dewulf, A., Mostert, E., Tabara, D., & Taillieu, T. (2007). Social learning and water resources management. *Ecology and society*, *12*(2).

Sager, T. (2006). The logic of critical communicative planning: Transaction cost alteration. *Planning Theory*, *5*(3), 223-254

Schusler, T. M. (2001). Exploring social learning in the development of collaborative natural resource management.

Schusler, T. M., Decker, D. J., & Pfeffer, M. J. (2003). Social learning for collaborative natural resource management. *Society & natural resources*, *16*(4), 309-326.

Seitz, V. (2001). A new model: participatory planning for sustainable community development. *Race, Poverty & The Environment*, *8*(1), 8-38.

Selee, A. D. (2006). *The paradox of local empowerment: decentralization and democratic governance in Mexico*. University of Maryland, College Park.

Selin, S. W., Pierskalla, C., Smaldone, D., & Robinson, K. (2007). Social learning and building trust through a participatory design for natural resource planning. *Journal of Forestry*, *105*(8), 421-425.

Servaes, J., & Malikhao, P. (2005). Participatory communication: The new paradigm. *Media & global change. Rethinking communication for development*, 91-103.

Simeonova, V., & van der Valk, A. (2009). The need for a communicative approach to improve environmental policy integration in urban land use planning. *Journal of planning literature*, *23*(3), 241-261.

Simeonova, V., & van der Valk, A. (2009). The need for a communicative approach to improve environmental policy integration in urban land use planning. *Journal of planning literature*, *23*(3), 241-261.

Singawinata, I. P., & Dardak, E. E. (2009). *Decentralization and Local Development in Indonesia: A Case Study of Mining Transnational Corporation*. Lambert Academic Publishing.

Thomas, K., & Bendapudi, R. (2014). Participatory planning. *South Asia Social Accountability Network,[online]*. *Available at:*

http://www. sasanet. org/documents/Tools/Participatory% 20Planning. pdf [Accessed 12 th April 2011].

Tufte, T., & Mefalopulos, P. (2009). *Participatory communication: A practical guide* (Vol. 170). World Bank Publications.

UNDP (2009) : Communication for Development: A glimpse at UNDP's practice ,UNDP, 11

Vijayanand, S. M. (2005, May). Social Accountability and Participatory Planning-Lessons from the Kerala Experience. In *A paper prepared for the workshop on" Application of Social Accountability Mechanisms in Community Driven Development and Decentralization Programmes in South Asia" at Hyderabad, organized by the World Bank and Centre for good Governance*.

Vinson, T. (2009). The origins, meaning, definition and economic implications of the concept social inclusion/exclusion: incorporating the core indicators developed by the european union and other illustrative indicators that could identify and monitor social exclusion in australia. *Canberra: Department of Education, Employment and Workplace Relations*.

Widianingsih, I. (2006). Local governance, decentralization, and participatory planning in Indonesia: Seeking a new path to a harmonious society. *Network of Asia-Pacific Schools and Institutes of Public Administration and Governance (NAPSIPAG)*, 69.

Widianingsih, I. (2006). Local governance, decentralization, and participatory planning in Indonesia: Seeking a new path to a harmonious society. *Network of Asia-Pacific Schools and Institutes of Public Administration and Governance (NAPSIPAG)*, 69.

Winkler, I. (2010). Contemporary leadership theories, Contributions to management science. *Berlin Heidelberg: Springer Verlag. DOI*, *10*, 978-3.

World Health Organization. (2009). Building a working definition of partnership: African partnerships for patient safety (APPS).

www.ilanews.net 28/4/2012/930pm

Younis, M. (2013). *IDS South Africa Events: Report from the Series of Events held by IDS and Partners in Johannesburg Preceding the 5th BRICS Summit in March 2013* (No. Evidence Report; 24). Institute of Development Studies (IDS).